



## آفاق آفاق

مؤمن بسيسو

### ألغام المصالحة



من الصعب تخيل مدى اللهفة التي تهيم على نفوس الفلسطينيين في الضفة والقطاع مع توارد البشريات حول اقتراب التوقيع على ورقة المصالحة المصرية. في الضفة يعيش أنصار حماس واقعا آمليا مريرا بكل معنى الكلمة، ويواجهون يوميا حملات أمنية شرسة تمتن كرامتهم الأدمية وتطعن وطنيتهم في العمق والصميم.

في غزة أيضا ينتظر الغزيون انفراجة ما في أوضاعهم المعيشية المتلبدة بفعل قسوة الحصار، وبينون آمالا مستقبلية في غد أقل ألما ومعاناة وأكثر راحة وانفتاحا. لا يلتفت الناس كثيرا إلى تفاصيل العقد السياسية والأمنية المستحكمة التي تعيق إقلاع قطار المصالحة، ولا يدرون أن اللعبة السياسية هي لعبة مجردة بلا قيم أو أخلاق، ولا تتورع عن نثف قذاراتها بعيدا عن أي ضمير وطني أو إنساني، ولا تضع الناس في دائرة اهتماماتها إلا مع اقتراب الاستحقاقات الانتخابية. ما أكثر الألغام التي تنتصب على درب المصالحة الوطنية المنشودة، وما أكثر العوائق التي تحول دون إتمامها وبلوغها مراميها المرجوة، وما أكثر المتربصين بالمصالحة الذين يرون فيها جسرا محضا لتحقيق مكاسب تكتيكية صغيرة بعيدا عن أي رؤية أو مصلحة وطنية حقيقية. غياب إرادة التوافق والشراكة تشكل أول الألغام والعوائق، فلو تحققت يوما شذرات منها لما بلغ منا الحال الراهن ما بلغ، ولما أفضى واقعنا الداخلي إلى التناحر والاحتراق والتدابير والانقسام.

كانت الانتخابات والمسيرة الديمقراطية محط آمالنا ومعتقد رجائنا، لكن الانقلاب عليها وعدم الاعتراف بنتائجها خلط أواقنا وحساباتنا الوطنية، ومزق نسيجنا الاجتماعي، وأعاد قضيتنا القهقري والاندحار.

ما يزيد عن ثلاثة أعوام منذ حدوث الانقسام لم تكن كافية لاقتناع البعض أن الوطن لا يحلق بجناح أو فصيل واحد، وأن البديل عن الشراكة السياسية والأمنية الحقة هو تعميق جذور الانقسام والانغماس أكثر فأكثر في مسارات الهوان والتمرغ في أحضان الاحتلال.

لا تغيير حقيقيا في الأفق، فالإرادة الخالصة لم تظلل بعد المشهد الفلسطيني، أو تمنحه حظوة القفز عن أدغال التآمر والخديعة التي يتلظى بنيرانها المحرقة شعبنا الصامد على إيقاعات أمنية مستوردة عز نظيرها.

هل من الممكن أن نشهد شراكة أمنية وعملا آمليا وطنيا تستجيب في ضوئه الأجهزة الأمنية في الضفة لجهود إعادة الهيكلة والترتيب وفق المفاهيم والعقيدة الوطنية البحتة؟ وهل يتوقع أحد أن تنتظم مرجعية فلسطينية جديدة تتولى البت في القضايا المصرية لشعبنا على طريق إعادة بناء وترتيب منظمة التحرير على أسس سياسية وإدارية جديدة؟

مرحلة ما بعد التوقيع على ورقة المصالحة هي مرحلة ثانوية بامتياز من حيث محدودية إنجاز النقاط والبنود المطروحة، إلا أنها مرحلة أساسية وخطيرة بكل المقاييس إذا ما قيسست بحجم الاستهداف الذي ستعرض له غزة، وما يدبر لحماس وراء الكواليس. شعاع المرحلة المقبلة: حكمة ومناورة ومرونة وبقظة كاملة لكل الاحتمالات.

## هل يتغير النهج الأمني الاستثنائي في الضفة مع تسارع خطى المصالحة؟



د. عبد الرزاق: لا تفاؤل بأي تغيير في النهج الأمني.. ولا معنى للمصالحة دون وقف ملاحقة ومحاكمة المقاومين والإفراج عن المعتقلين

م. الأشقر: التعاون الأمني في الضفة لن يتوقف وسيأخذ شكلا سريا.. وسنحاول التعايش وسحب الذرائع في مرحلة ما بعد المصالحة



وأشار النائبان في حوارين منفصلين مع "البرلمان" إلى انتفاء أي معنى للمصالحة دون وقف ملاحقة ومحاكمة المقاومين والإفراج عن المعتقلين، مؤكدا على محاولة التعايش وسحب الذرائع والعمل على تصليب الجبهة الداخلية خلال المرحلة المقبلة.

توقع نائبان في المجلس التشريعي عدم حدوث أي تغيير على النهج الأمني الاستثنائي القائم في الضفة عقب التوقيع على ورقة المصالحة، مؤكدا أن التعاون الأمني مع الاحتلال سيأخذ شكلا سريا وغير معلن آنذاك.

### دعوة للمراجعة

وأشار عبد الرزاق إلى أن النهج الأمني الراهن هو نهج مدمر وأن استمراره يحرف البوصلة الفلسطينية الداخلية عن مساراتها الصحيحة، ومن شأنه أن يعقد وربما ينسف جهود المصالحة الوطنية الداخلية، داعيا حركة فتح والسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية إلى مراجعة النهج والإجراءات الأمنية السائدة، ووقف كافة أشكال التنسيق الأمني مع الاحتلال، والعمل على احترام القيم والحريات الأساسية وإعطاء الأولوية لبناء علاقة صحية مع كافة مكونات وشرائح المجتمع الفلسطيني. وشدد عبد الرزاق على ضرورة الاحتكام للقانون ومتابعة الأمور بالصورة القانونية والدستورية، مؤكدا أنهم كنواب في المجلس التشريعي يسعون لإعادة المجلس إلى العمل وتفعيله، وبالتالي خدمة شعبنا في المجال التشريعي والقانوني، والحفاظ على الثوابت ومنع التفريط فيها.

بين حركتي حماس وفتح خلال مرحلة ما بعد المصالحة حال تم إنجازها.

### لا تفاؤل

من جهته توقع النائب د. عمر عبد الرزاق استمرار الأوضاع على ما هي عليه وعدم حدوث تغيير في النهج الأمني القائم وذلك حتى يوم التوقيع على ورقة المصالحة بالضبط، مؤكدا أنه لا يمكن أن يكون هناك مصالحة شاملة وحقيقية دون الإفراج عن المعتقلين ووقف ملاحقة المقاومين ومحاكمتهم. وأضاف عبد الرزاق أنه في اللحظة التي يتم فيها اعتقال الأشخاص وملاحقتهم فإن المصالحة تصبح لا معنى لها وسوف تفشل، مشددا على أنه لا يعقل أن تكون هناك مصالحة في ظل الاعتقال والملاحقة وضرب الحريات.

### منهجان مختلفان.. وفروق استراتيجية

فقد أكد النائب م. إسماعيل الأشقر أن هناك منهجان مختلفان هما منهج التسوية السياسية ومنهج المقاومة، فمن ارتضوا بمنهج التسوية السياسية لن يتخلوا عن هذا المنهج لأنهم ارتبطوا بمصير، وهو منهج ارتبط أصلا بوجود الاحتلال، مشددا على أن الفروق بيننا وبين حركة فتح هي فروق إستراتيجية ورئيسية وليست فروقا فرعية، وأن ما نتحدث عنه في المصالحة يتعلق بفروق شكلية وفرعية وفروق مجتمعية، وهي تمثل فقط حالة من التعايش ولا تشكل حلا للقضايا الإستراتيجية بين فريقين موجودين على الساحة الفلسطينية.

### تنسيق أمني غير معلن

واستبعد الأشقر وقف التنسيق الأمني أو انتهاء النهج الأمني الاستثنائي في الضفة الغربية كون ذلك يرتبط بوجود الاحتلال، فطالما الاحتلال والفريق المتصهين وفريق التسوية والفريق المنتفع الذي يقف عثرة أمام المصالحة موجود، فإن هذا النهج سوف يبقى موجودا وإن تغير شكله أحيانا من شكل علني إلى شكل سري، مؤكدا أن الوضع لن يتغير كثيرا، وقد يأخذ الشكل الذي ساد قطاع غزة سابقا فقد كانوا يظهرهون التنسيق الأمني أحيانا فوق السطح وكثيرا ما كانوا يقومون به من تحت الطاولة أو بشكل سري، ما يعني أن المرحلة القادمة في الضفة الغربية حال حدوث المصالحة ستشهد استمرارا للنهج الأمني الراهن بشكل سري.

وأكد الأشقر أن حماس ستحاول سحب الذرائع من هؤلاء في محاولة لتصليب الجبهة الداخلية، متوقعا حدوث نوع من التعايش وليس الحلول الإستراتيجية

### دعا إلى رفع الغطاء العربي عن المفاوضات مع المحتل

### د. دويك يطالب القمة العربية بتوفير الحماية للمقدسات وإنهاء معاناة نواب القدس

وجه رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني د. عزيز دويك رسالة إلى الرئيس الليبي معمر القذافي خاطب من خلاله القمة العربية الاستثنائية المنعقدة يوم السبت المقبل في مدينة سرت الليبية طارحا عدة قضايا، ومطالبيا بإدراجها على جدول أعمال القمة. ودعا دويك خلال رسالته القمة العربية والمجتمعين فيها إلى ضرورة التدخل لإيجاد حل لقضية نواب القدس المهددين بالإبعاد، وكذلك

توفير الحماية اللازمة للمساجد والمقدسات التي يعتدى عليها جهازا ليلا ونهارا، كما طالب المجتمعين بضرورة رفع الغطاء العربي عن المفاوضات التي أثقلت كاهل القضية الفلسطينية. وفي ختام رسالته طالب دويك جامعة الدول العربية والقمة المنبثقة عنها بالغضب لصالح أقدس قضايا الأمة وأعلاها وأرفعها شأنًا، عبر دعم قضايانا الفلسطينية العادلة والانحياز الكامل لتضحيات شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية.



د. بحر متحدثا في مهرجان جيل القرآن للأقصى عنوان



النائب جمال نصار يستقبل وفد من الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين



د. بحر خلال مشاركته في مؤتمر « الشباب وتجربة الحصار » الذي نظّمته مؤسسة إبداع





د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي في حوار مفتوح مع "البرلمان":

## المصالحة يجب أن يصادق عليها من المجلس التشريعي.. وتغيب الحياة الدستورية عن واقع الحياة السياسية الفلسطينية جريمة كبرى

لم نخش الصهاينة حتى نخش غيرهم.. وماضون في طريقنا حسب التفويض الشعبي لنا



د. عزيز دويك

أكد د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي أن أي اتفاق مصالحة يتم توقيعه بين الفصائل الفلسطينية يجب أن يتم عرضه على المجلس التشريعي للمصادقة عليه بوصفه برلمان الشعب الفلسطيني؛ مشدداً على أن تغيب الحياة الدستورية عن واقع الحياة السياسية الفلسطينية يشكل جريمة كبرى بكل المقاييس. وأبدى دويك في حوار مفتوح مع "البرلمان" عدم تفاؤله بتطبيق ورقة المصالحة المصرية حال تم التوقيع عليها، مشيراً إلى

تتحول المفاوضات المباشرة إلى مفاوضات غير مباشرة، مشيراً إلى أن الحقوق والثوابت الوطنية يجب أن لا تخضع للتفاوض وألا تكون عرضة للعبث والمساومات الرخيصة. وأكد دويك أن المصالحة الوطنية تستلزم تحقيق أجواء من الهدوء والحرية كي تنجح، محذراً من أن استمرار الحملات الأمنية في الضفة ضد النواب وعوائلهم وأبناء وأنصار الحركة الإسلامية قد يؤدي بالأمور نحو الانفلات والخروج عن السيطرة، بما يقود في النهاية إلى الانفجار. التفاصيل **ص2**

أن أولوية السلطة وأجهزتها الأمنية تكمن في التعاون مع الاحتلال. واستهجن دويك حملات القمع الأمني التي يتعرضون لها وعوائلهم في الضفة الغربية، مشدداً على أنهم ماضون في طريقهم لخدمة مصالح شعبهم والحفاظ على حقوقه وثوابته الوطنية وفقاً للتفويض الشعبي الممنوح لهم، قائلاً: "لم نخش السجانين (الصهاينة) حتى نخش غيرهم (أمن السلطة)". وأعتبر دويك تجميد المفاوضات المباشرة خطوة قاصرة وضعيفة يخشى معها أن

### المجلس التشريعي يعقد جلسة في الذكرى العاشرة لانتفاضة الأقصى

ويقر قانون الهيئة الفلسطينية المستقلة لملاحقة جرائم الاحتلال الصهيوني بحق الفلسطينيين بالقراءة الثانية

د. بحر: الانتفاضة وحدت شعبنا.. وأدعو إلى تشكيل لجان تحقيق أممية عاجلة لبحث الانتهاكات الصهيونية ضد الأسرى

د. دويك: الأولوية للأسرى في كل تحرك سياسي واجتماعي وقضيتهم فوق كل الخلافات الوطنية



لنا جنس حتى يتحرروا جميعاً من سجون البغي الصهيونية، وينعموا بالفرج والحرية والخلاص بين أهلهم وأبناء شعبهم. وطالب المجلس هيئة الأمم المتحدة وهيئة الصليب الأحمر الدولي ومجلس حقوق الإنسان والدول الموقعة على الاتفاقيات والمعاهدات الإنسانية العالمية والدولية بتحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية تجاه انتهاك حكومة الاحتلال لتلك المعاهدات والمواثيق الدولية وتكثيف جهودهم الإنسانية لوقف معاناة الأسرى، وممارسة ضغط كاف لإلزام حكومة الاحتلال بحقوق الأسرى التي أقرتها المواثيق الدولية وتحسين ظروف حياتهم داخل السجون. إلى ذلك أقر المجلس التشريعي الفلسطيني بالقراءة الثانية وبالإجماع مشروع قانون الهيئة الفلسطينية المستقلة لملاحقة جرائم الاحتلال الصهيوني بحق الفلسطينيين. التفاصيل **ص4**

عقد المجلس التشريعي جلسة خاصة لبحث الانتهاكات الصهيونية الخطيرة التي تمارس ضد الأسرى الأبطال في سجون الاحتلال، داعياً إلى إعطاء الأولوية لهم في كل تحرك سياسي واجتماعي. ودعا المجلس في سياق الجلسة التي انعقدت الثلاثاء (٢٨-٩) في مقر وزارة الأسرى بغزة في الذكرى السنوية العاشرة لاندلاع انتفاضة الأقصى إلى تشكيل لجان تحقيق أممية عاجلة لكبح جرائم الصهاينة بحق الأسرى، داعياً الجهات المختصة إلى رفع دعاوى قانونية أمام محكمة العدل الدولية ضد انتهاك حكومة الاحتلال للقوانين والمواثيق الدولية بشأن الأسرى. وأكد أن نصرة الأسرى ودعمهم وإسنادهم والوقوف إلى قضيتهم تشكل واجبا شرعيا ووطنيا وإنسانيا مقدسا، ولن يهدأ لنا بال أو يطرف

"أفسد سياسيا وأمنيا وقانونيا وإداريا وأخلاقيا بشهادة الأعداء"

د. بحر يدعو فتح لحل حكومة فياض ومحاكمته لقاء جرائمه بحق شعبنا وقضيته الوطنية



د. أحمد بحر

لمدى خطورة فياض على الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية من شأنه أن يزيد من تشويه صورة الحركة، ويزيد من عزلها عن آمال وطموحات شعبها، ويمنح فياض مزيداً من الحافزية للتغول أكثر فأكثر في مضمار تخريب قيمنا الوطنية ونسيجنا الاجتماعي.

وأوضح بحر أن فساد فياض وحكومته في مختلف المجالات، السياسية والأمنية والقانونية والإدارية والأخلاقية، لم يعد يخفى على أحد، مؤكداً أن استمرار "فتح" في توفير الغطاء لفساد حكومة فياض قد أكدته وعززته الشهادات الصادرة عن حلفاء فياض الذين لم يخلجوا مطلقاً من وصفه الصريح بالتبعية الكاملة للإدارة الأمريكية وسياستها المدمرة في فلسطين، مما يستوجب قرارات تاريخية جريئة لتصويب الوضع بالغ الترهل والفوضى الذي تعيشه السلطة وأجهزتها وهياكلها المختلفة.

وشدد بحر على ضرورة رفع الغطاء الفصائلي عن كل من يعمل على تخريب المشروع الوطني ويهدف إلى ضرب أسس ومقومات الصمود والمقاومة للشعب الفلسطيني، ولفضله خارج حدود الحركة الوطنية الفلسطينية تمهيداً لمحاكمته أمام القضاء الفلسطيني كي يكون عبرة لمن يعتبر.

دعا د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني حركة فتح إلى اتخاذ قرار جريء وشجاع بحل حكومة فياض غير الدستورية التي لم تنل ثقة المجلس التشريعي ومحاكمته جراء جرائمه الخطيرة التي ارتكبها بحق الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية. وجاءت تصريحات بحر في سياق بيان صحفي الثلاثاء (١٠-٩) في معرض تعليقه على التقرير الذي نشرته مجلة (نيويورك ريفيو أوف بوكس) مؤخراً، وتحدث فيه عن فياض باعتباره رجلاً (أمريكي) في فلسطين، مؤكداً أن حكومته تعتبر السادسة على قائمة الفساد بين حكومات العالم.

وأشار بحر إلى أن حركة فتح تقف اليوم أمام اختبار وطني عسير، وأمام مفصل تاريخي خطير يمس حاضرها ومستقبلها، مشدداً على أن استنكاف "فتح" وتجاهلها





د. عزيز دويك في حوار مفتوح مع "البرلمان":

## المصالحة يجب أن يصادق عليها من المجلس التشريعي.. وتغيب الحياة الدستورية عن واقع الحياة السياسية الفلسطينية جريمة كبرى

المجلس التشريعي الفلسطيني وتجاذبت معه أطراف الحديث حول العديد من القضايا والهموم ذات العلاقة بالوضع الفلسطيني وتفاعلاته المختلفة، فكان هذا الحوار.

تتلاحق وتتسارع الأحداث بوتيرة عالية على الساحة الفلسطينية، وتتجه الأمور نحو مسارات جديدة، و لو في إطارات شكلية، على أكثر من مستوى وصعيد. "البرلمان" التقت د. عزيز دويك رئيس

## سيادة القانون

### الدائرة القانونية/ المجلس التشريعي

رغم شيوع استخدام مصطلح سيادة القانون (Rule of law) وكثرة تداوله أو التأكيد عليه في مجالس رجال الحكم والسياسة والقانون، إلا أن الواقع يشير إلى حقيقة تتلخص في عدم وجود معيار متفق عليه يضع هذا المبدأ في إطار معين، وهو أمر نابع فيما يبدو من ديناميكيته وحيويته وقابليته المستمرة للتطور بتطور مفهوم الثقافة الديمقراطية السائدة في المجتمع.

يستطيع الجميع أن يناقش وأن يجادل إلى حد التنظير في هذا المجال، إلا أن جدوى النتائج القادرة على تاصيل مبدأ سيادة القانون، وتحري مدى احترامه نصاً وروحاً، مرتبطة بمدى الاتفاق على الإطار المفاهيمي الذي يدور حوله الجدل والنقاش.

والحال يشير إلى أن المشكلة الإنسانية تخطت، ومنذ زمن بعيد، الأساس الفلسفي لتصبح مسألة قانونية موضوعية، فمنذ أن بدأ البشر يجتمعون في كيانات سياسية بات القانون المعيار الأمثل للحكم على مدى سلامة العلاقة فيما بينهم من عدمها، والمرأة التي تظهر الوجه الحقيقي لنظام الحكم في الكيان السياسي، وتحكم على مدى شرعية وجوده، ولا فارق يذكر في هذا المقام بين أصغر كيان سياسي معروف وأكبره اتساعاً (هيئة الأمم المتحدة) فكلها قامت وتقوم على أساس مجموعة من التشريعات والاتفاقيات التي يفترض أن تكون مرعية الإجراء، أي سيدة على جميع الخاضعين لها دون استثناء.

وهكذا أضيف إلى القوة المادية التي حكمت العلاقات بين البشر في ظل شريعة الغاب، قوة من نوع آخر، هي القوة المستمدة من شرعية القانون، وبين هاتين القوتين المتصارعتين يتحدد مصير الأفراد والشعوب، فإما أن يستتب السلم الاجتماعي والأمن والحرية والطمأنينة للمواطنين وللسلطة السياسية، وإما أن تدب الفوضى الاجتماعية الشاملة أو استبداد يتجلى بتطبيق السلطة السياسية لإرادتها المنفردة غير الخاضعة لأي قانون.

ويمكن تلمس مبدأ سيادة القانون من خلال أربعة مفاهيم مترابطة على الأقل: المفهوم الأول يتمثل بشمولية الخضوع للقانون، أي خضوع الجميع لأحكامه، ومن ضمنهم أصحاب المراكز والمناصب والنفوذ، وواضعو القانون أنفسهم، وأن تعمل أجهزة السلطة المختلفة وفق قوانين وأنظمة واضحة ومحددة، وليس وفق أمزجة وأهواء.

والمفهوم الثاني، يتلخص بكون القانون مصدر كل صلاحية معترف بها لأية جهة كانت للتصرف بشأن يمس حقوق المواطنين وحريتهم وكرامتهم وأموالهم وأرزاقهم. وهذا التحديد القانوني للصلاحيات يدل على مدى قدرة النظام على احترام الشرعية، وبالنتيجة على مدى شرعية هذا النظام، كما ويساعد على خلق جو من الثقة بين المواطنين وسلطات الحكم. ويمنع حال احترامه الحكام من التعامل مع أجهزة الدولة كأنها ملك خاص لشخص أو مجموعة سياسية، ويمكن المواطنين من حساب خطواتهم ونتائجها، لأنه يجعل بالإمكان توقع نتيجة التصرف إن كانت حسب القانون أو ضده.

والمفهوم الثالث، ينطلق من أن القانون يجب أن يصدر عن جهة شرعية، أي عن سلطة منتخبة من قبل الشعب انتخاباً مباشراً ضمن انتخابات عامة حرة ونزيهة، ويجب ضمان استقلالية هذه السلطة المنتخبة، من أجل ضمان قوتها مقابل السلطات الأخرى، وتتعزز هذه الاستقلالية باستقلال أعضائها أنفسهم، وشعورهم بعمق الواجب وثقل المسؤولية، بما يمكن هذه السلطة من تجنب إمكانية السيطرة عليها أو التعدي على صلاحياتها من باقي السلطات، وتحديداً التنفيذية منها، لأن ما يصدر عنها إنما يعبر عن الإرادة الشعبية.

والمفهوم الرابع، ينطلق من أن القانون الصادر عن السلطة التشريعية ينبغي أن يكون عادلاً وممثلاً للقيم الأخلاقية والإنسانية والديمقراطية، يحترم حقوق الإنسان وحرية وكرامته، أي أن القيم التي يُشتق منها القانون ويخدمها يجب أن تشكل عاملاً مهماً في تقييمه، ليصار بعد ذلك إلى العمل على ضمان تطبيقه تطبيقاً سليماً وأميناً بما يشكل مقياساً للحكم الصالح. يتبع بالعدد القادم

### تجميد المفاوضات المباشرة خطوة قاصرة وضعيفة ويخشى تحولها إلى مفاوضات غير مباشرة

كيف ترى خطوة السلطة بتجميد المفاوضات المباشرة مع الاحتلال إلا بوقف الاستيطان، وهل تعتقد أن هذه الخطوة كافية أم يجب أن يتلوها خطوات أخرى، وما هي تلك الخطوات المطلوبة؟

موضوع المفاوضات من أصله في تقديري أنه كان خطأ تاريخياً وما كان يجب أن يكون منذ البداية وذلك لعدم نضج الظروف الموضوعية لمثل هذه المفاوضات، وحول ماذا نفاوض، وهل قضايا حقوق الشعوب تكون خاضعة للتفاوض؟ لو نظرنا إلى التجربة الجزائرية لوجدنا أن المقاومة تفاوضت مع المحتل عندما نوى الخروج حقيقة من الجزائر فكان التفاوض من أجل وضع الترتيبات النهائية لخروج هذا المحتل.

أما في حالتنا الفلسطينية فالظروف غير موضوعية لمثل هذا التفاوض، وإسرائيل استفادت من المفاوضات من أجل تكريس مزيداً من سياسة الأمر الواقع في القدس والأراضي الفلسطينية، وأمنت ولا تزال تمنع في التكرار لحقوق الشعب الفلسطيني.

على أي حال نحن نرى بعض الإيجابية رغم الخطأ في المفاوضات، فوقف الاستيطان لا يجوز أن يصبح هو النهائي في المطالب الفلسطينية التي تتمحور حول حق الشعب الفلسطيني في حريته وكرامته وحقه في أرضه وقدسسه وحق اللاجئين في العودة إلى بيوتهم، كل هذه الحقوق وغيرها حقوق ثابتة لا يجوز أن تكون موضع مساومة أو تسويق، وبالتالي خطوة المفاوض الفلسطيني خطوة قاصرة ضعيفة لا تؤدي إلى الغرض المطلوب، والخشية أن تستفيد منها إسرائيل في المماطلة واللجوء إلى مفاوضات غير مباشرة من جديد وتوضع القضايا الجوهرية على الرف وتبقى القضية تتمحور حول تشكيلات التفاوض وهذا ما عبر عنه شامير سابقاً حين قال "سنبداً المفاوضات ولن ننتهيها إلا بعد أكثر من مائة عام"، وتصبح المفاوضات من أجل المفاوضات وهذه مصيبة، وقد لخص البعض هذه المفاوضات قائلاً: "الحياة مفاوضات" بدل أن يقول إن الحياة عقيدة وجهاد كما اتفقت على ذلك شرائع السماء وشرائع الأرض.

كيف تبدو الأوضاع في الضفة الغربية فيما بعد الاعتداء على النائب عبد الرحمن زيدان وما مثله ذلك من رسائل واضحة وشديدة لحركة حماس وكتلتها البرلمانية؟

مسلسل الاعتداء على النواب مسلسل مستمر ومتصاعد، ومسلسل الاعتداء على القوى الحية مستمر، وآخر هذه المسلسلات استقبال الأجهزة الأمنية لإشكنازي رئيس هيئة أركان حرب الصهاينة في بيت لحم واستقبال المحافظ له، كل هذا يدل على أن هناك أولوية لهذه الأجهزة في التنسيق مع الاحتلال والضغط على القوى الحية للشعب الفلسطيني.

هل وصلت رسالة سلطة رام الله وأجهزتها الأمنية إليكم، وبالتالي انحسار نشاطاتكم ومواقفكم الجريئة؟

محاصرة مواقفنا قائمة منذ أن خرجنا من السجن واعتقال حتى كل من جاء يسلم علينا ويهتؤنا بالسلامة، وبالتالي نحن ماضون في طريقنا في الدفاع عن حقوق شعبنا، ونعتبر كل ما نمارسه جزءاً من التكليف الشعبي والتفويض الشعبي للدفاع عن شعبنا وحقوقه وثوابته، ونحن ماضون في ذلك ولا يرهبنا سجان ولا غيره، ولم نخف من السجانين (الصهاينة) في السابق حتى نخاف من غيرهم (الفلسطينيين) اليوم.

ماذا لو استمرت السلطة وأجهزتها الأمنية في ملاحقاتها



وتشديد الخناق عليكم وبحق أنسركم؟

هي مستمرة، ونحن نرى ذلك ونلمسه ليل نهار، ونحن ماضون في طريقنا، ونحن نملك تفويضاً شعبياً، ونملك قوة القانون إلى جوار ما نمارسه، وبالتالي على الآخرين أن يغيروا نهجهم وليس نحن من نغير نهجنا، ونحن نملك التفويض الشعبي الذي من خلاله نمارس أدوارنا في الدفاع عن هذا الشعب بالقدر الذي نستطيعه.

هل تتوقعون أن تخرج الأمور عن السيطرة في الضفة وأن تنفلت عناصر الحركة عن منظومة الضبط والانضباط السائدة جراء استمرار ممارسات السلطة، أم أن الاقتراب من توقيع وثيقة المصالحة قد يدفع الأمور إلى التهدئة التدريجية؟

نحن نتمنى الاتجاه نحو المصالحة لأن الاتجاه نحو المصالحة يجب أن تصاحبه أجواء تهدئة وأجواء من الحرية، لأن الشعب الذي يقع تحت الاحتلال لا يجوز أن يُضغَط على حريته أكثر من ضغط الاحتلال نفسه، لأن كل ضغط حسب قوانين الفيزياء يؤدي إلى انفجار، والشعب الفلسطيني حسب تاريخه كان يعبر عن غضبه حول أي أوضاع معينة بطرق ووسائل مختلفة. فالشعب يملك الأدوات كما يملك الإرادة في الدفاع عن ثوابته ومقدراته.

هل تعتقد أن المصالحة باتت قريبة وأن حماس وفتح على شفا التوقيع على الورقة المصرية. أم أن الفيتو الأمريكي قد يتدخل لتخريب الجهود الراهنة في اللحظة الأخيرة؟

يبدو أن هناك تسهلاً في موضوع الفيتو الأمريكي، وبالتالي نجد أن هناك توجهاً نحو المصالحة، ولا أدري كيف ستؤول إليه الأحوال، وإن كانت التصريحات الصادرة مشجعة، لكنني دائماً أحذر من حقيقة النوايا، فإن كانت حقيقة نوايا الآخرين هي تبريد قطاع غزة لصالح المشروع الصهيوني كما هو الحال في الضفة الغربية فنحن نقول بأنه لا أمل في مفاوضات تفضي لمصالحة. وحقيقة كل ما كنا نطلبه هو مصالحة حقيقية على أرضية الدفاع عن شعبنا وحقوقه وثوابته.

ما الذي تتوقع حدوثه فيما لو تم التوقيع على الورقة المصرية، خصوصاً أنها تشكل ورقة مبادئ عامة وتحتاج إلى آليات تفصيلية لتطبيقها على أرض الواقع؟

الذي أتوقعه وضع هذه الورقة في أحد الملفات كمئات الملفات المتعلقة بالقضية الفلسطينية وعدم الذهاب إلى أي تطبيق على أرض الواقع إن لم تصف النوايا نحو مصالحة حقيقية.

### المصالحة تستلزم أجواء من الهدوء والحرية.. والضغط يؤدي إلى الانفجار

ما مصير المجلس التشريعي فيما لو تم التوقيع على الورقة المصرية.. هل تتوقعون أن يستأنف جلساته بشكل موحد في الضفة وغزة، أم أن التعطيل سوف يستمر إلى أجل غير مسمى؟ أي مصالحة وأي اتفاق لا بد أن يصادق عليه من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني. تغيب الحياة الدستورية عن واقع الحياة السياسية الفلسطينية جريمة كبرى، وبالتالي كل ما يدور الآن من مفاوضات مباشرة وغير مباشرة كلها تتم في غياب المرجعية الحقيقية وهي الحياة الدستورية في فلسطين وهو المجلس.

هل تعتقد بإمكانية تحقيق الشراكة السياسية والوطنية فعلاً في إطار الواقع الفلسطيني الراهن بتعقيداته وتشابكاته المعروفة؟

إن صفت النوايا نعم، والأمر أصعب من مجرد ذلك بكثير، وإلى الآن لا ألمس صدق النوايا في التوجه نحو المصالحة. وربما يكون توجه حركة فتح للمصالحة هو ورقة ضغط على الجانب الإسرائيلي للنزول عند مطالب معينة، لكن أقول أثبتت وقائع الأيام والأحداث أن الاحتلال الإسرائيلي لا يخضع لا لضغوط أمريكية كما كان يتوهم البعض ولا لضغوط فلسطينية، بل الاحتلال الإسرائيلي ماض في سياسة فرض الأمر الواقع وفي الاستفادة من المفاوضات إلى أقصى حد من أجل ترسيخ واقع الاستيطان والسيطرة على مزيد من الأرض، والحقوق تؤخذ ولا توهب.

صادفت قبل أيام الذكرى السنوية العاشرة لاندلاع انتفاضة الأقصى.. ماذا تقول في هذا المناسبة، وهل من كلمة توجهها لشعبنا في هذه الذكرى؟

الانتفاضة حدث تاريخي هام يدل على أن نساء فلسطين نساء ودود ولود تأتي بالخير لشعبنا وبالثبور لأعدائنا وأي قوة في الأرض لا يمكن أن تجبر هذا الشعب أن يرضخ لإرادة المحتل الغاصب، ولا بد أن يصبو الشعب للوصول لحقوقه الوطنية المشروعة.

دعت رئاسة المجلس التشريعي خلال جلسة المجلس الأسبوع الماضي الأمم المتحدة إلى تشكيل لجان تحقيق عاجلة لبحث الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة بحق الأسرى، ما الذي تتوقعه من الأمم المتحدة في هذا الإطار؟ وهل هناك آليات تواصل بينكم وبين المؤسسات الدولية؟

نحن نتواصل من خلال رسائل متعددة نوصلها إلى هذه المنظمات الدولية الأممية وإلى المنظمات العربية، وهي رسائل متكررة نطالب فيها ما يجب أن نطالب به من حقوق، ودائماً نطالب منظمات حقوق الإنسان بوقف كافة الانتهاكات في أي مكان، ونطالب أن تحترم كرامة الإنسان وحق الإنسان في العيش الحر الكريم، ونطالب بأن لا يستثنى شعبنا من هذه الحقوق.

مرت أشهر طوال دون استثمار دولي حقيقي لتوصيات تقرير غولدستون حول جرائم الاحتلال خلال الحرب على غزة.. الأمم تعزو ذلك؟

الأسباب عديدة منها ضغط أمريكي وصهيوني، والحقيقة كما قال الله تعالى "وفيكم سماعون لهم"، وواضح أن مندوب فلسطين في الأمم المتحدة مستعد للتنازل في هذه القضية، وبالتالي هو يخضع لإملاءات أمريكية إسرائيلية.



## كلمة البرلمان

### نحو إعادة صياغة شاملة

#### للوامع الفلسطينية..



د. أحمد محمد بحر

قرار ما تبقى من تنفيذية المنظمة، أو بالأحرى قيادة حركة فتح، بتعليق المفاوضات ما لم يتوقف الاستيطان، بشكل خطوة عرجاء وغير كافية على الإطلاق، وتحتاج إلى مزيد خطوات حقيقية لإنقاذ القضية الفلسطينية من أزمتها الراهنة.

أول الخطوات المطلوبة أن يتحول قرار تجميد المفاوضات مع احتلال من قرار تكتيكي إلى قرار استراتيجي غير خاضع للأهواء أو النزاعات الشخصية أو التأثيرات الإقليمية والدولية.

فالمؤكد أن استلاب القرار السياسي الفلسطيني السلطوي لصالح منظومة التأثير والهيمنة الأمريكية وحلفائها في المنطقة، وارتهاق المواقف الفلسطينية الاستراتيجية لبورصة السياسة الدولية المنحازة للاحتلال الصهيوني، لن يسهم في استنقاذ الوطن والقضية من الأخطار والتحديات، أو يعمل على تصويب الأخطاء والخطايا الاستراتيجية التي اقترفتها السلطة منذ توقيع اتفاق أوسلو وحتى اليوم.

ثانية تلك الخطوات تكمن في حماية وتحسين قرار اللجوء إلى المصالحة واستعادة التوافق الداخلي بنسج وتحصينات فلسطينية بحتة، وصيغه بالجدية الكاملة والمصادقية التامة التي تنتفي معها كافة الأغراض والمصالح الجانبية.

ولن يتأتى ذلك إلا بتحضير أرضية فلسطينية داخلية وتوفير مناخات وطنية تسمح بإنجاح جهود المصالحة المتسارعة، فالاعتقال السياسي يجب أن يجرّم ويتم إلغاؤه من القاموس الفلسطيني، والحرريات يجب ألا تكون موضع مساومة أو ابتزاز أو انتقاص بأي حال من الأحوال، والتعاون الأمني مع الاحتلال يجب أن يتم القطع بتخوينه وإنهائه من الحياة السياسية الفلسطينية الرسمية إلى الأبد، والمقاومة يجب أن تحترم لا أن تحارب وتعتقل وتلاحق وتحاكم أمام المحاكم الفتحاوية كما في الأحكام الظالمة التي صدرت مؤخرا بحق مجاهد مقاوم لمدة ٢٠ عاما، وأسير محرر لمدة ١٢ عاما وعلى زوجته لمدة عام، ما يتنافى بشكل جلي مع توجه حركة فتح المعلن نحو تحقيق المصالحة.

ثالثة تلك الخطوات تتمثل في إعادة بناء وهيكلية وترتيب النظام السياسي الفلسطيني بحيث يتم صوغه على أساس مقاربة جديدة تزوج بين احتكامه الكامل لمبادئ ونصوص الدستور الفلسطيني (القانون الأساسي) وما يعنيه ذلك من ترسيخ لسلطة المؤسسات ومبدأ الفصل بين السلطات وتكريس القيم والنظم القانونية والتشريعية في كافة مناطق السلطة، وبين استيعابه لمتطلبات مرحلة التحرر الوطني ومبدأ الحق في المقاومة في وجه إجراءات ومخططات الاحتلال، وما يعنيه ذلك من توافقات وطنية تتيح عمل المقاومة على أسس راشدة في ظل من تصويب الأخطاء واستخلاص عبر المرحلة الماضية.

من المؤسف أن منهجية «أبو مازن» وقيادة رام الله في التعاطي مع الملف السياسي والوطني تدرج في إطار الانتقائية والمزاجية الشخصية التي لا تحتكم إلى الأصول والمعايير الوطنية، فمسألة استئناف المفاوضات من عدمها تعالج لديهم في إطار شكلي وتبدو قابلة للأخذ والرد مع أي تطور، ولو كان باهتا، ما يجعلنا أكثر توقعا لعودة المفاوضات إلى حالها مع أي موقف صهيوني جديد يعطي فسحة هامشية أو فتاتا ضئيلا بشأن التجميد الجزئي والمحدود للاستيطان.

ومن هنا تبدو التفاعلات ذات الصلة بالقضية غير ذي جدوى أيضا، إذ أن تلويح «أبو مازن» بالاستقالة يشكل هروبا إلى الأمام ونكوصا عن تحمل المسؤولية، كما إن اللجوء إلى لجنة المتابعة العربية يشكل مناورة سياسية غير محمودة وفاقة لكل معانيها ودلالاتها السياسية في ظل الضعف والارتكاس العربي الراهن المعروف.

كل ذلك يعقد المسألة الفلسطينية ويضفي عليها مزيدا من التشابكات الداخلية والخارجية، ويجعل منها «ألعوبة» أو قضية هلامية تحررها أهواء والأعياب الساسة دون أي انشداد لقيم الوطن ومصالحة العليا. ختاماً فإن الواقع الفلسطيني المأزوم يحتاج إلى إعادة صياغة شاملة لكافة نظمه ومكوناته السياسية والأمنية والاجتماعية من خلال مرجعية وطنية، ولن تفلح المصالحة في تفكيك العقد الفلسطينية المستحكمة بعيدا عن الرؤية والأجندة الوطنية الخالصة مهما كانت العقبات والتحديات.

## اللجنة الاقتصادية بالتشريعي تناقش مشكلات اقتصادية وسبل علاجها

تقوم بها الدائرة وجهودها في مواجهة ارتفاع الأسعار. وناقشت اللجنة موضوع التأمين التكافلي في شركة الملتزم وأوصت بمطالبة الحكومة بتخفيض رسوم التأمين لتشجيع أصحاب السيارات على تأمين سياراتهم، كما تم مناقشة موضوع استيراد البضائع الإسرائيلية وكيفية الاستغناء عنها خاصة التي يتوفر لها بديل في السوق الفلسطينية، وذلك لتشجيع المنتج الفلسطيني. وأوصت اللجنة بضرورة القيام بنشاطات مختلفة مثل عقد ورشات عمل وزيارات لكافة الأطر والاتحادات الصناعية والتجارية للاطلاع على أوضاعهم وإيجاد الحلول المناسبة لمشاكلهم.

عقدت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي اجتماعها الدوري برئاسة النائب د. عاطف عدوان لمناقشة بعض القضايا الاقتصادية، وذلك في مقر المجلس بحضور أعضاء اللجنة النائب جمال نصار والنائب د. سالم سلامة والنائب د. يوسف الشرافي. واستعرضت اللجنة خلال اجتماعها الوضع الاقتصادي، فيما اتفق النواب على ضرورة عقد ورشة عمل لوضع رؤية اقتصادية شاملة تضم جميع القطاعات الاقتصادية والجهات المعنية بهذا الموضوع.

كما ناقشت موضوع ارتفاع الأسعار في السوق المحلي وأوصت بالتواصل ودعوة دائرة حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد لمتابعة النشاطات التي

## النواب الإسلاميون يطالبون السلطة بالإفراج عن المجاهدين لحماية المساجد

أمن السلطة فيها، "إنما يدلل على أن التنازلات والحماية المجانية من قبل هذه الأجهزة للمحتل لن تجر لشعبنا وقضيته غير الويلات، خاصة في ظل التنسيق الأمني وملاحقة المجاهدين، الذي يعطي الأمان لقطاعان المستوطنين للتمادي في عربتهم ضد المواطنين والمساجد". وأضافوا: "كان من الأجدر بالأجهزة الأمنية أن تفرج عن المختطفين لديها ممن يعمرن بيوت الله ويصونون حرمتها ويدافعون عنها، طالما أنهم باتوا عاجزين عن تقديم الحماية للمساجد نتيجة التزاماتهم مع الاحتلال".

زار النواب الإسلاميون في بيت لحم مسجد "الأنبياء" الذي قامت قطعان المستوطنين بحرقه فجر الاثنين الماضي في بلدة بيت فجار جنوب المدينة، حيث تفقد النواب المسجد بعد أن أدوا صلاة الظهر فيه، وحثوا المواطنين والأهالي للدفاع عن بيوت الله التي يعتدى عليها بشكل متواصل وممنهج من قبل الاحتلال.

وشدد النواب خالد طافش وأنور زبون ومحمود الخطيب، على أن إحراق المسجد، الذي جاء بعد ساعات من زيارة اشكنازي البغيضة لمحافظة بيت لحم والاجتماع بأجهزة

### "محاولة يائسة لتركيب الحركة الإسلامية"

## النواب الإسلاميون: حملة الاعتقالات والتعذيب هدفها إفشال جهود المصالحة

واستنكر النواب الأحكام التي صدرت عن محاكم سلطة رام الله في الضفة بحق عدد من أنصار وقيادات الحركة الإسلامية في الفترة الأخيرة، والتي كان أبرزها الحكم على الطالب في جامعة النجاح الوطنية وجدي العاروري بالسجن لمدة خمس سنوات، مع العلم أن العاروري أسير محرر وتعرض للاختطاف لأكثر من مرة لدى الأجهزة الأمنية المختلفة.

وقال النواب إن حملة الاعتقالات والأحكام، التي تجري في ظل الحديث عن الحوار الوطني

التحرير عن طريق المقاومة، وأثبتت التجارب أن عواقب هذه الممارسات تتردد في العادة إلى نحور من يقترفها. وطالب النواب العقلاء في حركة فتح وسلطة رام الله بوقف حملة الاعتقالات والاختطافات التي لم تتوقف للحظة بحق أنصار وكوادر الحركة الإسلامية في كافة مدن الضفة المحتلة، معتبرين أن استمرار هذه الحملة يخرّب جهود الحوار المبذولة ويقوض محاولات راب الصدع وإعادة الوحدة الوطنية لشطري الوطن.

اعتبر النواب الإسلاميون في رام الله أن حملة الاعتقالات والاختطافات المستمرة وما يرافقها من تعذيب وشبح وانتهاكات بحق أنصار الحركة الإسلامية في كافة مدن الضفة الغربية محاولة يائسة وفاشلة من قبل المؤسسة الأمنية الفلسطينية في الضفة لتركيب الحركة الإسلامية.

وأكد النواب في تصريح لهم (٣-١٠) أن الحركة الإسلامية تلقت الضربات تلو الأخرى على مر الأوقات، ولم يزد ذلك إلا قوة وعزماً وإصراراً على مواصلة مشوار

التحرير عن طريق المقاومة، وأثبتت التجارب أن عواقب هذه الممارسات تتردد في العادة إلى نحور من يقترفها. وطالب النواب العقلاء في حركة فتح وسلطة رام الله بوقف حملة الاعتقالات والاختطافات التي لم تتوقف للحظة بحق أنصار وكوادر الحركة الإسلامية في كافة مدن الضفة المحتلة، معتبرين أن استمرار هذه الحملة يخرّب جهود الحوار المبذولة ويقوض محاولات راب الصدع وإعادة الوحدة الوطنية لشطري الوطن.

## التشريعي يشيد بدور الصليب الأحمر في توفير الحماية للنواب المقدسين المهددين بالإبعاد



الأثر الكبير في التخفيف من معاناتهم داخل مقر الصليب الأحمر الذي يشهد اعتصامهم المفتوح. وفي نهاية اللقاء سلم بحر رئيسة الصليب رسالة موجهة إلى رئيس الصليب الأحمر الدولي تتضمن شرحاً للإجراءات الإسرائيلية ضد النواب المقدسين والنواب الأسرى والأسرى في سجون الاحتلال، كما سلم النائب المصري رسالة موجهة لرئيس الصليب الأحمر الدولي، وفي نهاية اللقاء أهدى بحر درع المجلس التشريعي لرئيسة الصليب الأحمر في القدس تقديرا لدورها في الدفاع عن النواب المقدسين.

رأسهم النواب المقدسين، مشددة على رفض الصليب لكافة أساليب النقل والإبعاد للمدنيين الفلسطينيين الواقعين ضد الاحتلال بما يشكل مخالفة صريحة للقانون الدولي الإنساني.

من جانبه دعا النائب مشير المصري الصليب الأحمر والمنظمات الدولية للضغط على الاحتلال لإطلاق سراح النواب الأسرى في سجون الاحتلال، إلى جانب كافة الأسرى، وإنهاء هذا الملف باعتباره مخالف لكافة المواثيق والأعراف الدولية، مشيداً في الوقت نفسه بدور الصليب الأحمر في حماية النواب المهددين بالإبعاد، مما كان له

عبر الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي عن تقدير المجلس التشريعي الفلسطيني لمواقف الصليب الأحمر في توفير الحماية للنواب المقدسين المهددين بالإبعاد، معتبرا أن قرار توفير الحماية لهم هو قرار حكيم من قبل الصليب الأحمر.

جاء ذلك خلال استقبال المجلس التشريعي لوفد من الصليب الأحمر ضم باربرا رئيسة بعثة الصليب الأحمر في القدس وستيفين اندرسون مدير مكتب الصليب الأحمر بغزة، وذلك في مقر المجلس بغزة بحضور النائب م. إسماعيل الأشقر والنائب جميلة الشنطي، والنائب مشير المصري رئيس الحملة الدولية للإفراج عن النواب الأسرى. وأشاد بحر بما يوفره الصليب الأحمر من حماية وخدمات للنواب في مقر الصليب الأحمر في القدس المحتلة، داعياً إلى الضغط على الاحتلال من خلال الصليب الأحمر والمؤسسات الدولية لإلغاء قرار الإبعاد من أجل عودة النواب لممارسة حياتهم الطبيعية ودورهم في المجتمع كممثلين عن الشعب الفلسطيني في المدينة المقدسة. وتطرق بحر إلى الإجراءات العنصرية القمعية التي تقوم قوات الاحتلال الصهيوني ضد الأسرى، والظروف المعيشية التي يمر بها الأسرى في سجون الاحتلال مما دعاهم للإعلان عن الإضراب عن الطعام والبدء بسلسلة إجراءات احتجاجية ضد مصلحة السجون الصهيونية. وعبر باربرا عن رفضها لكافة الإجراءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينية وخاصة الخاضعين للاحتلال، وعلى





# النواب يبرقون بالتحية للأسرى وأهليهم ويطالون المجلس التشريعي يعقد جلسة ف ويقر قانون الهيئة الفلسطينية المستقلة للاح

الصهاينة بحق الأسرى، داعيا الجهات المختصة إلى رفع دعاوى قانونية أمام محكمة العدل الدولية ضد انتهاك حكومة الاحتلال للقوانين والمواثيق الدولية بشأن الأسرى. إلى ذلك أقر المجلس التشريعي الفلسطيني بالقرارة الثانية وبالإجماع مشروع قانون الهيئة الفلسطينية المستقلة لملاحقة جرائم الاحتلال الصهيوني بحق الفلسطينيين.

عقد المجلس التشريعي جلسة خاصة لبحث الانتهاكات الصهيونية الخطيرة التي تمارس ضد الأسرى الأبطال في سجون الاحتلال، داعيا إلى إعطاء الأولوية لهم في كل تحرك سياسي واجتماعي. ودعا المجلس في سياق الجلسة التي انعقدت الثلاثاء (28-9) في مقر وزارة الأسرى بغزة في الذكرى السنوية العاشرة لاندلاع انتفاضة الأقصى إلى تشكيل لجان تحقيق أممية عاجلة لكبح جرائم

## د. بحر: لجان تحقيق عاجلة

وأكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي خلال كلمته الافتتاحية أن انتفاضة الأقصى أثبت أن الحقوق والتوابت لا يمكن المساومة بشأنها أو التنازل عنها بأي حال من الأحوال.

وأدان بحر الإرهاب الصهيوني بحق الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال، داعيا كافة أبناء شعبنا إلى القيام بأوسع اصطفاك شعبي خلف قضيتهم العادلة، وتفعيل كل مجالات النصر والدعم لهم، وطالب كل فصائل المقاومة ببذل أقصى الجهد واستفراغ الوسع للعمل على تحرير الأسرى.

كما دعا كل المؤسسات الحقوقية والمنظمات الدولية، وخاصة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، إلى تشكيل لجان تحقيق عاجلة في الانتهاكات الخطيرة التي تمارس بحق الأسرى وامتتهان أدنى الحقوق الإنسانية والكرامة الأدبية التي يتعرضون لها ليل نهار. ولفت إلى أن نصرة الأسرى ودعمهم وإسنادهم والوقوف إلى قضيتهم تشكل واجبا شرعيا ووطنيا وإنسانيا مقدسا، ولن يهدأ لنا بال أو يطرف لنا جفن حتى يتحرروا جميعا من سجون البغي الصهيونية، وينعموا بالفرج والحرية والخلاص بين أهلهم وأبناء شعبهم.

وطالب بحر رئيس السلطة منتهي الولاية محمود عباس بالانسحاب الفوري من المفاوضات العبثية بعد إصرار وتصميم كيان الاحتلال على المضي في بناء وتوسيع المستوطنات، مؤكدا أن اللجوء إلى لجنة المتابعة العربية بشكل هروبا من الواقع وفشلا سياسيا ذريعا، داعيا إياه لثلاثتات إلى بناء وترميم الوضع الفلسطيني الداخلي، وإعطاء الأولوية لتحقيق المصالحة الفلسطينية الداخلية وإنهاء الانقسام والعمل على بناء استراتيجية وطنية موحدة في مواجهة الاحتلال.

## د. دويك: أولوية الأسرى

وفي كلمته قال دغريز دويك رئيس المجلس التشريعي إن شعبنا الفلسطيني قال بدمه في ذكرى انتفاضة الأقصى العاشرة إن الاحتلال ظلم وإن العالم المتأمر معه قد ظلمنا ظلما شديدا فكان أن دخل عدو الله ساحات المسجد الأقصى مدنسا إياها وها هو شارون يلفظ أنفاسه وقد أذله الله بفعلته الشنيعة ليعيش بين الحياة والموت.

وأكد دويك أن شعبنا شعب مجيد، خيره دائما قادم وفعله دائما مميز ضد كل من يعتدي على حقوقه أو يتسائل فيها، موضحا أنه منذ ذلك اليوم وهذه الروح الطيبة لهذا الشعب العظيم كانت وما زالت وستبقى روح التحدي على كل من يتآمر على شعبنا الذي قال كلمته عام ٢٠٠٦ باختيار من يثق فيهم وفي أمانتهم وصدق انتمائهم لأنهم لم يفرطوا، وهذا حالهم كما كان ولازال. وتابع دويك: «إخوانكم في بيت المقدس لا زالوا أسرى يتضامنون مع أسرهم وإن أسرانا هم أهل الصبر ومعقد الرجا بعد الله تعالى، الأسرى هم الذين ضحوا بزهات شبابهم وهم يجب أن نضحي لأجلهم، الأسرى ليسوا أشباحا بل قادة المقاومة، في هذا الموقف يجب أن تبقى قضية الأسرى حية في كل يوم وفي كل مناسبة ويجب أن يتم إعطاؤهم أولوية في كل تحرك سياسي واجتماعي وغيره، وكان يجب أن ترتفع قضيتهم عن أي خلاف على المستوى الوطني وتعطى الأولوية حتى يتم

إخراجهم ليعشوا في أحضان شعبهم وذويهم».

وأشار دويك إلى عدم جدوى المفاوضات الراهنة وخاصة في ظل الظروف الدولية الحالية، موضحا خطأ البعض الذي اعتقد أن أوباما سينصف شعب فلسطين بعد أن خطب في جامعة القاهرة معطيا للعرب وشعب فلسطين لسانا معسولا دون أي مصداقية.

وشدد دويك على أن المفاوضات باتت مراثونية لن تنتهي ولن تأتي بأي نتيجة، مجددا التأكيد على أن إسرائيل تكسب الوقت وأن المفاوضات ما هي إلا غطاء حقيقي لاستمرار الاستيطان والتهويد والتنكر لكل حقوق شعب فلسطين، موجها التحية العظمى لشعب فلسطين في كل أماكن تواجده وخاصة في بيت المقدس وأحيائها.

## تقرير لجنة التربية حول الأسرى

وأكد رئيس اللجنة الفرعية للجنة التربية «لجنة شؤون الأسرى والمحررين» النائب د. محمد شهاب تصاعد حملات القمع المنظمة من قبل سلطات الاحتلال ضد الأسرى في ظل انطلاق جولات المفاوضات المباشرة، لتبلغ ذروتها هذا العام، وفيما يلي نص التقرير:

في ظل انطلاق جولات المفاوضات المباشرة وخلال شهري ٨-٢٠١٠، لاحظنا أن حملات القمع المنظمة والمبرمجة من قبل سلطات الاحتلال ضد أسرانا في السجون قد تصاعدت كما وكيفا، لتبلغ ذروتها هذا العام، حيث تميزت بالشراسة والعنف المميز وروح الانتقام، وغطت العديد من السجون في فترات متتالية، وذلك كما يلي:

٢٢/٨/٢٠١٠، الوحدات الخاصة تقتحم غرفة رقم ١٦ في القسم العلوي بسجن نفحة، وأجرت عمليات تفتيش دقيقة بعد أن عزلت الأسرى في الزنازين الانفرادية، وعاقبت الأسرى بالحرمان من زيارة الغرف لمدة شهر، ومنعهم من الخروج إلى الفورة لمدة أسبوع، ومصادرة أموالهم من الكنتين.

٢٥/١٠/٢٠١٠ سلطات الاحتلال تصدر قراراً بالسماح بنقل الأسرى المرضى المتواجدين في مستشفى سجن الرملة وتوزيعهم على السجون المركزية بحجة «أن حالتهم الصحية قد تحسنت، وأن نقلهم جاء بعد مشاورة طبيب السجن» و يبلغ عدد المرضى في مستشفى سجن الرملة حوالي ٤٠ أسيراً يبين نزول دائم وبين مريض بمرض مزمن استنفحل به المرض، يتواجدون منذ سنوات طويلة في المستشفى، وتوصف حالتهم الصحية بأنها الأخطر بين الأسرى حيث يعانون من أمراض خطيرة كالسرطان والفشل الكلوي والضغط والسكري والجلطات، مما يشكل خطراً على حياتهم عند نقلهم إلى السجون، حيث لا تتوفر الظروف الملائمة لرعايتهم وعلاجهم، وقد قامت بتنفيذ هذا القرار على عدد من السجناء المرضى منهم: محمد مصطفى عبد العزيز أبو لبدة (شلل كامل).

١٠/٩/٢٠١٠ صبيحة يوم عيد الفطر، إدارة سجن حوارة تقتحم أقسام السجن، وتفض اجتماعاً للأسرى بسبب تأديتهم صلاة العيد بشكل جماعي وبسبب التكبير لصلاة العيد بشكل جماعي، وعاقبت ٢٠ أسيراً بالعزل لمدة أسبوعين مع غرامة مالية بقيمة ٢٥٠ شيكلاً بحق كل أسير، واعتدت عليهم بالضرب المبرح.

١٣/٩/٢٠١٠ وحدات القمع الخاصة «المتسادا» و «الناحشون» تقوم بفرض التفتيش العاري على الأسرى في سجن جلبوع بشكل استفزازي خلال الزيارة، مما أدى إلى مشادات بين الأسرى وجنود الاحتلال، وامتناع الأسرى عن الخروج

للزيارة.

١٤/٩/٢٠١٠ اقتحام غرفة رقم ٩ و١٢، في قسم ١٣ بسجن نفحة، وعزل الأسرى المتواجدين في هذه الغرف في زنازين انفرادية، وعددهم ٢٠ أسيراً، وذلك البحث عن هواتف نقالة حديثة تم تهريبها، هدم جدارين في الغرفتين وخلع بلاط أرضيات الغرف وتكسير الكراميك في داخل الحمامات، دون أن يعثروا على شيء، ثم أعادت إليها الأسرى وتركتها حتى الآن خربة بلا ترميم، وتوجيه تهديد واضح بتصعيد كبير غير مسبوق خلال الأيام القادمة، إذا لم يتم تسليم الهواتف إلى الإدارة في أسرع وقت.

١٤/٩/٢٠١٠ إغلاق سجن شطة بشكل كامل ونقل كافة الأسرى البالغ عددهم ١٢٠ أسيراً إلى سجن مجدو وسجون أخرى بحجة إجراء تصليات في السجن.

١٥/٩/٢٠١٠ اقتحمت الوحدات الخاصة سجن عوفر لتعيث فيه فساداً وسط إطلاق كثيف للغاز، والرصاص المطاطي، والاعتداء على الأسرى بالضرب الهجمي بالهراوات، والكلاب البوليسية المسعورة، مما أدى إلى إصابة ٦٠ أسيراً بجراح وحالات اختناق، والزج بعدد كبير آخر من الأسرى في زنازين العزل، وقد سبق ذلك أيام حملة تنقلات كبيرة منهم – فردية وجماعية – بهدف التشييت والعقوبة، وعدم فك قيودهم لتناول الطعام الإفطار في رمضان أثناء النقل، وفرض غرامات وعقوبات بحرمان من مواصلة التعليم وحرمان من إدخال الكتب والصحف، وقلب محتويات الغرفة.

١٥/٩/٢٠١٠ اقتحام سجن هداريم والاعتداء على الأسرى والتنكيل بهم وإخراجهم إلى زنازين العزل الانفرادي وأقسام أخرى، بحجة البحث عن أجهزة اتصال، واستمرت الحملة ١٣ ساعة متواصلة.

٢٠/٩/٢٠١٠ اقتحمت الوحدات الخاصة سجن رامون بأعداد كبيرة بشكل همجي ومفاجئ وأخرجت الأسرى بشكل عنيف من الغرف تحت تهديد السلاح والغاز، وبدأت بقلب محتويات الغرف، وذلك بحجة البحث عن هواتف نقالة، وقامت بتفتيش الأسرى بالقوة بشكل عار واستفزازي، مما دفع الأسرى إلى الاحتجاج والتكبير والتصدي لجنود الوحدات الخاصة بأيديهم وصدورهم وما طالته أيديهم خلال اقتحام القسم، الأمر الذي واجهته القوات الخاصة بإطلاق الرصاص المطاطي والغاز، والاعتداء الوحشي على الأسرى بالضرب المبرح بالصفي، مما أدى إلى وقوع عشرات الإصابات بين الأسرى جراء الضرب واستنشاق الغاز، ومن الجدير ذكره: أنه قد سبق ذلك توتر الأسرى واحتجاجهم بسبب إجبار سلطات السجن لإحدى النساء الزائرات على نزع نقابها، ورحلات العذاب والتنكيد المتعمد خلال الزيارة وبوسطة النقل، وكذلك سوء المرافق الصحية وتلفها، والمماطلة في إجراء العمليات الجراحية لبعض المرضى.

٢٦/٩/٢٠١٠: إغلاق قسم أسرى فتح في سجن ريمون، ونقل ١٠٠ أسير إلى سجن النقب وسجن عوفر للأسرى ممن تقل

محكومياتهم عن ١٠ سنوات.

## أهداف القمع:

يهدف الاحتلال منها إلى التضييق على الأسرى ومعاقبتهم وسلب حقوقهم ومنجزاتهم ومحاوله إذلالهم وكسر إرادتهم، وتبسيط معنوياتهم وعزائهم، وتفتيت صفوفهم، وشل البرامج التنقيضية والتنظيمية للأسرى داخل المعتقل، وبث حالة القلق والإرباك لحياة الأسرى.

أسباب القمع:

سلطات الاحتلال ممثلة بإدارة مصلحة السجون تمارس سياسة الاستفزاز ومحاولات الإذلال والإهانة بحق أسرانا

بشكل يومي، فطبيعة العدوان متأصلة لديهم، ولا يحتاج العدو لمبرر للعدوان على أسرانا العزل.

هذه السياسة من القمع الجماعي العنيف للأسرى هي مبرمجة ومقصودة، وهو الآن يشنها بحجة البحث عن أجهزة اتصال خلوية، في الوقت الذي يحرم معظم أسرانا من الزيارة لأكثر من أربع سنوات متتالية، وعشرات منهم محروم من الزيارة لعدد أكثر من السنين، ومعزول عن العالم في زنازين عزل انفرادي، ويعتمد الإهمال الطبي الذي أودى بحياة العشرات منهم، وعقابهم جماعياً بدون سبب، لا شك أن تهافت أصحاب مشروع السلام المزعوم وأوهام المفاوضات وتهافتهم مؤخراً على العودة لها بلا شروط، وضعف مواقفهم السياسية، وفقدانهم لمقومات القوة في مسارهم، وما يقومون به نيابة عن الاحتلال بكل ولاء وإخلاص بقمع المقاومة ومحاوله استئصالها في الضفة؛ كل ذلك يجبر الاحتلال على تشديد قبضته والانتقام من أسرى المقاومة، ومن المؤسف أن المفاوض الفلسطيني لا يحرك ساكناً إزاء ذلك!!

لا شك أن سجون ومعتقلات الاحتلال التي تضم أكثر من ٧ آلاف أسير، هم أسرى شرف النضال والمقاومة، ومن بينهم النواب والقيادات البارزة، وأن صمود هؤلاء وثباتهم هو ما يؤجج غيظ سلطات الاحتلال، إضافة لصمود وثبات شعبهم وحركة المقاومة من خلفهم واستمرارها بالتمسك بشروطها إنجاز صفقة تبادل مشرفة.

## تقييم:

نحن أمام جريمة إنسانية وأخلاقية جماعية بشعة تنفذها سلطات الاحتلال بحق الإنسان والأسير الفلسطيني الأعرل، والتي تتنافى مع كل القيم الأخلاقية والدينية والقوانين والمعاهدات الدولية، فحين يمارس أسرانا – العزل من أي سلاح سوى الإيمان والكرامة – حقهم في الاحتجاج على سياسة القمع والإذلال والإهانة؛ يكون رد إدارة مصلحة السجون وسلطات الاحتلال مدججاً بالحقق والنار، وهو ما يؤكد مدى السياسة العنصرية والإجرامية التي تمارسها سلطات الاحتلال بحق الأسرى في السجون.

مواجهة أسرانا وتحديهم لغطرسة الاحتلال ووحداته الخاصة تأكيد جديد على فشل كل محاولات الاحتلال في ترويض أسرانا وكسر إرادتهم وثنيهم عن خيار المقاومة والنضال، بل هو تأكيد جديد على حيوية وقوة الحركة الأسيرة رغم كل الظروف الاعتقالية القاهرة، وأن هذه الجرائم الاحتلالية ضد الأسرى تؤجج حالة العداء ضد الاحتلال، وتوحد جميع الأسرى في خندق المواجهة؛ وفشل جهود التمييز السياسي والاعتقالي وجهود الترويض والمساومة بين صفوف الأسرى.

القلق الشعبي يتصاعد باتجاه قضية الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية، والفعاليات المنظمة من قبل الجهات الرسمية والقوى والفصائل والمؤسسات المحلية والخارجية لا يزال دون المستوى المطلوب.

## توصيات:

نطالب هيئة الأمم المتحدة وهيئة الصليب الأحمر الدولي ومجلس حقوق الإنسان والدول الموقعة على الاتفاقيات والمعاهدات الإنسانية العالمية والدولية أن تتحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية تجاه انتهاك حكومة الاحتلال لتلك المعاهدات والمواثيق الدولية وتكثيف جهودهم الإنسانية لوقف معاناة الأسرى، وممارسة ضغط كاف لإلزام حكومة الاحتلال بحقوق الأسرى التي أقرتها



# بون فصائل المقاومة بأسر مزيد من الجنود الصهاينة في الذكرى العاشرة لانتفاضة الأقصى سقة جرائم الإحتلال الصهيوني بحق الفلسطينيين

إلا بتوقف الاستيطان.

## النائب م. إسماعيل الأشقر

فقد أكد النائب الأشقر أن أسرانا هم ضمير شعبنا الحي، ولن نكل حتى ينالوا حريتهم، مطالباً وزارة التربية والتعليم العالي بإضافة مادة علمية غير منهجية تدرس في المدارس والجامعات لإبراز قضية الأسرى ومعاناتهم. وطالب الأشقر بعقد مؤتمر دولي تدعى له كل منظمات حقوق الإنسان لفضح الإرهاب الصهيوني ضد الأسرى، مطالباً فصائل المقاومة ببذل جهودها لخطف الجنود والمستوطنين للمبادلة مع الأسرى.

## النائب د. خليل الحية

في السياق أكد النائب الحية أن المفاوضات الفلسطينية لا يتمتع بشرعية ولا غطاء وطني وهو الذي أعطى الاحتلال جرة في التعسف ضد الأسرى، مشيراً إلى أنه لم يعط المعتقلين أي اهتمام في المفاوضات أو في الأمم المتحدة. وطالب المفاوضات بأن يكونوا صادقين مع شعبنا والأسرى، مضيفاً: «كنى للشعارات الزائفة التي يطالعونا بها»، مبيناً أن قضية الأسرى بحاجة لاهتمام بالغ، داعياً الحكومة الفلسطينية لتفعيل قضية الأسرى.

النائب مشير المصري

إلى ذلك شدد النائب المصري على ضرورة أن يتحرك العالم أمام وجود آلاف الأسرى في سجون الاحتلال، مبيناً أن سلطة فتح تتغنى في قضية الأسرى في الوقت الذي تأسر فيه المزيد من المقاومين، داعياً السلطة للكف عن سياسة اختطاف المجاهدين.

كما دعا عباس وفريقه للانسحاب الفوري من المفاوضات، داعياً لجنة المتابعة العربية لعدم منح أي غطاء لعباس لاستئناف المفاوضات.

## النائب د. يوسف الشرافي

وأوضح النائب الشرافي أن العدو لا يؤمن إلا بالقتل والتشريد لهذا الشعب، مؤكداً أن المقاومة وحدها الكفيلة بإرجاع الحقوق لأصحابها، موجهاً رسالة إلى بان كي مون بضرورة النظر إلى كل البشر بميزان واحد.

## النائب منى منصور

وأشارت النائب منصور إلى أن عشر سنوات مضت على الانتفاضة ولم تتوقف اعتداءات الاحتلال على شعبنا من استيطان وقتل واسر وتهجير وهدم وتهويد، ملفتة أن هذا التمسادي لا يمكن لجمه بالمفاوضات وأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالمقاومة التي أثبتت أنها الأجدر لكبح جماح الاحتلال.

## النائب جمال نصار

وشدد النائب نصار على أن قضية الأسرى هي عنوان القضية الفلسطينية بأكملها، مقترحاً تشكيل لجنة في كل دولة لرعاية قضية الأسرى. وقال: «قضية الأسرى هي ثمرة من ثمرات انتفاضة الأقصى، واليهود لا يفهمون إلا لغة القوة ويجب أن نعمل لتحريرهم بكل ما أوتينا من قوة».

## النائب جميلة الشنطي

بدورها دعت النائب الشنطي إلى ضرورة كشف ما يتعرض له الأسرى في سجون الاحتلال وفضح ممارساته، مؤكدة أن التكرار في هذا الباب مهم حتى يسمع العالم. ونوهت الشنطي إلى أن الاعتداءات ضد الأسرى ليست جديدة بل جاءت متصاعدة ومتسارعة بشكل كبير مثل فرض الغرامات وإطلاق قنابل الغاز وهدم الخيام ورشها بالغاز، مستعرضة ما يتعرض له الأسيرات من انتهاكات مثل التنقيش المفاجئ والعاري والليلي والتنقيش المهين وانتشار الحشرات بشكل غير معقول والإهمال الطبي وعدم وجود طواقم طبية نسائية حيث يتم استخدام الأسرى كعينات مخبرية تخضع لتجريب الأدوية المختلفة.

## النائب م. جمال سكيك

فيما قال النائب سكيك إن المقاومة التي يبديها المعتقلين تشكل استمراراً للمقاومة المباشرة، ولا بد أن يعي العالم كله والمساندين للعدل والحرية ما يتعرض له الأسرى. واستغرب سكيك سر صمت العالم أمام اختطاف الأحرار، مؤكداً على ضرورة استمرار المقاومة حتى دحر الاحتلال، وأن الأسرى ينتظرون منا العمل الفاعل، معبراً عن اعتزازه بأهالي الأسرى.

## النائب د. مروان أبو راس

من جهته أكد النائب أبو راس أن التصدي لقرار الاحتلال بإبعاد النواب المقدسين هو نوع جديد من المقاومة. واستنكر استمرار اعتقال المقاومين من قبل سلطة عباس في الوقت الذي تسعى فيه حركة فتح للمصالحة، وتابع: «أقول للإخوة في مصر الرعاية للحوار الوطني لماذا يكون في سجونها هذه الأعداد من المعتقلين الفلسطينيين؟». وخاطب أبو راس الأمة العربية والإسلامية والحكومات والبرلمانات متسائلاً: «لماذا تنسون أسرانا وأسراركم الذين يدافعون عن القدس مسرى الرسول صلى الله عليه وسلم؟ ولماذا لا نجد حراكاً في البرلمانات العربية؟».

النائب د. عبد الرحمن الجمل

بدوره لفت النائب الجمل إلى أن شعبنا أيقن أنه لا يمكن أن يسترد حقوقه إلا بالقوة، وأن الانتفاضة برهنت أن طريق المقاومة والجهد طريق أصيل والجهد باق إلى يوم القيامة.

وأكد أن قضية الأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال هي قضية مركزية، داعياً لتحرك عملي وجاد لنجدهم وتخليصهم من أسر عدوهم.

## النائب يحيى العبادسة

أما النائب العبادسة فأكد أن المشكلة في الاحتلال، ومادام الاحتلال قائماً فقضية الأسرى ستستمر، ولذلك البلاء هو في اتفاقيات أوسلو التي جعلت المعتقلين قضية مرتبطة بحسن العلاقة مع الاحتلال، مشدداً على أن كل ناعية هو أعراض لمرض وهي الاتفاقيات التي أخرجت جزءاً من الشعب من الصراع وحولت الصراع إلى فلسطيني داخلي.

وطالب المجلس التشريعي بطرد سلام فياض وسحب الحصانة البرلمانية عنه تمهيداً لمحاكمته كمجرم في حق شعبنا، وإن يعلن المجلس طرد أبو مازن من جميع مؤسسات شعبنا الفلسطيني لأنه ليس أميناً على مصالح شعبنا، ولا يجوز أن يبقى يفاوض باسم الشعب.

## النائب د. خميس النجار

فيما قال النائب النجار أن الاحتلال يستغل الأسرى في تجارب طبية حتى أصبح مصدر ميزات الاحتلال، وأنه يتقاضى مبالغ كبيرة من أمريكا للاهتمام بالأسرى. وتابع: «أود أن أطمئنكم أنه ستوقف السلطة المفاوضات ولكن بعد أن تنتهي مهمتهم بعد تهويد القدس واستكمال بناء المستوطنات».

## النائب د. يونس الأسطل

وفي الختام أكد النائب الأسطل أن تصعيد المقاومة هو أقرب الطرق لتخليص الأسرى، مشدداً على أنه لا داعي للانتظار بحجة أن ميزان القوى ليس في صالحنا. وأشار إلى أن انتفاضة الأقصى كان يقال لنا فيها إن الكف لا يناطح المخرز، لكنها استطاعت أن تكنس اليهود عن قطاع غزة موضحاً أن عمليات الخليل كسرتا الحصار السياسي عن غزة والحكومة من خلال إعطاء الضوء الأخضر الأمريكي للتحرك، وأن لقاء مكة ودمشق جاء نتاجاً لعمليات الخليل والقدس، مطالباً بتصعيد المقاومة وتطوير وسائلها لتخليص الأسرى والمسرى والخلاص من الاحتلال وأذنا به. وفي ختام الجلسة تم إقرار تقرير الأسرى مع التعديلات بالإجماع.



جانب من جلسة المجلس التشريعي في وزارة الأسرى بغزة

كل التصورات بحقهم، ووصلت إلى حد لا يمكن السكوت عليه، داعياً الحكومات والبرلمانات العربية والدولية للضغط على الاحتلال للإفراج عن الأسرى.

## النائب د. أحمد أبو حلبية

وأرسل النائب أبو حلبية بالتحية للأسرى على صمودهم البطولي في مواجهة المخططات الصهيونية في سلب حقوقهم داخل سجونهم، كما أبرق بتحيته للمقاومين المعتقلين في سجون سلطة دابتون في رام الله، كما بعث بالتحية للنائب الأسير محمد أبو طير المههدد بالإبعاد ولجميع نواب القدس المهددين بالإبعاد.

وطالب أبو حلبية فصائل المقاومة الأسيرة للجندى الصهيوني لجلعد شاليط بالثبات على مواقفهم، داعياً إياهم للتخطيط لأسر المزيد من الجنود الصهاينة لمبادلته في صفقة مشرفة تضمن من خلالها إطلاق جميع الأسرى من سجون الاحتلال.

## النائب د. سالم سلامة

بدوره أكد النائب سلامة أن الانتفاضة برهنت أن المفاوضات لم ولن تأتي بالحقوق، وأن الوقوف مع الأسرى يعني الوقوف مع شعبنا وحقوقنا وخاصة أنهم ضحوا بشبابهم، موضحاً أن محاولة إهانة الأسرى هي إذلال لشعبنا. وقال إن الاحتلال يمارس سياسة الاستفزاز والاهانة لتبلغ ذروتها أيام المفاوضات بشكل خاص، مضيفاً أن الذي جعل العدو يمارس القمع هم الذين ربطوا مصيرهم بمصير الاحتلال ولاحقوا المقاومة في الضفة.

النائب المقدسي أحمد عطون من داخل خيمة الاعتصام من جهته قال النائب عطون إن الشعوب لن تحصل على حريتها إلا بالتضحيات، وإن الاحتلال لا يمن على أي شعب محتل بإرجاع حقوقه طواعية، لافتاً إلى أن شعبنا ما زال يمارس الانتفاضة بكل الأشكال المتاحة له، مضيفاً: «شعبنا في القدس يؤكد أن الانتفاضة مازالت موجودة وهناك إمكانية قيام انتفاضة ثالثة ورابعة حتى زوال الاحتلال».

أكد النائب عطون أن المفاوضات الفلسطينية غيبون قضية القدس في مفاوضاتهم مع الاحتلال ومضى يقول «القدس هي السبب الرئيس للانتفاضة الثانية وستكون السبب للانتفاضة الثالثة».

## النائب د. عاطف عدوان

أما النائب عدوان فاستنكر المطالبات الدولية المتكررة من أجل شاليط في الوقت الذي لم نسمع فيه عن المطالبة بفك أسر آلاف الفلسطينيين، كما استنكر موقف السلطة التي أعلنت أنها لم تدخل المفاوضات المباشرة أو غير المباشرة

المواثيق الدولية وتحسين ظروف حياتهم داخل السجون. ندعو الجهات المختصة إلى رفع دعوى قانونية أمام محكمة العدل الدولية ضد انتهاك حكومة الاحتلال للقوانين والمواثيق الدولية في قمعها وجرائمها بحق أسرانا في سجونها.

ندعو قوى ومؤسسات شعبنا الفلسطيني في الداخل والخارج إلى المزيد من الفعاليات المستمرة للتضامن والدعم لقضية أسرانا في سجون الاحتلال، وفضح جرائم الاحتلال الصهيوني ومخططاته بحق أسرانا.

تطالب دول العالم وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والبرلمانات العربية والإسلامية والعالمية واتحادات البرلمانيين والحقوقيين والإعلاميين، ومؤسسات المجتمع المدني واتحادات المنظمات الأهلية والإنسانية وقادة الفكر والأدباء والعلماء في دول العالم كافة، بتبني قضية أسرانا في سجون الاحتلال، وتشكيل ضغط كاف يجبر حكومة الاحتلال على إطلاق سراحهم، خاصة المَرْضَى والنساء والأطفال، وعلى الأقل تحسين ظروف حياتهم داخل السجون.

نؤكد على قوى المقاومة الفلسطينية أن تتمسك بشروطها المشروعة لإجراء صفقة تبادل مشرفة يفرج فيها عن أكبر عدد ممكن من ذوي الأحكام العالية والمرضى والنساء مقابل الجندي الإسرائيلي الأسير لديها، ونؤكد على حق المقاومة في ممارسة كل الخيارات المشروعة لتحرير أسرانا من سجون الاحتلال.

وختاماً: كل التحية لأسرانا البواسل الصابرين المرابطين، الذين نؤكد اعتزازنا البالغ وفخرنا الكبير وثقتنا العالية بأسرانا وأسيراتنا، بثباتهم وصمودهم ووعيمهم، ونؤكد التزامنا مع هذه القضية العادلة والمقدسة، وأن جهادنا سيستمر حتى تحريرهم من سجون الاحتلال ومعتقلاته، أعزة كراماً بإذن الله.

## مداخلات النواب

### النائب محمد فرج الغول

فقد شدد النائب الغول وزير الأسرى على ضرورة التركيز على قضية تحرير الأسرى، مشيراً إلى أن المجلس التشريعي هو أول مجلس تشريعي يعطي قضية الأسرى هذه الأولوية الكبيرة، معبراً عن أمله أن تحذو المؤسسات الأخرى حذو المجلس والحكومة في هذه القضية وتشكل عامل ضغط على الاحتلال الصهيوني.

أكد النائب الغول أن هذه الجلسة للتضامن مع الأسرى تأتي في وقت يستمر فيه الاحتلال باعتداءات مستمرة تفوق





## حسن السلوك في الضفة... لمن يعطى؟!

بقلم: النائب الدكتور ناصر عبد الجواد



لها، بعد عام كما يقولون!!! لقد أصبح حسن السلوك هذا سيفاً مسلطاً على رقاب المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية، ويتم استخدامه لإذلالهم، وشراء ذممهم، وتجنيدهم للعمل كمناييد للأجهزة، لتثبيت حكم العسكر الجدد. ففي ظل هذا الواقع أصبح المواطن الشريف الوطني والمتمدين، أصبح سيء السلوك، ويتعرض للاعتقال والتعذيب، والملاحقة والتضييق والفصل من العمل، أو لعدم الموافقة له على العمل ابتداءً، بينما المشبوه وسيئ الأخلاق والسلوك، والذي يعتدي على الأعراض وينتهك الحرمات ويعتدي على البيوت الآمنة، فهذا يعتبر حسن السيرة والسلوك، ويتمتع بحماية ورعاية الأجهزة الأمنية، كما حصل مراراً وتكراراً. هذه الأجهزة التي كان من المفروض أن تحمي وترعى المواطنين من الأحرار والشرفاء والوطنيين، أصبحت لا تحمي ولا ترعى مع الأسف إلا المستوطنين وجنود الاحتلال وعملاءهم.

وكيف حال من يتقدم للعمل كمدير في تلك المدرسة؟! وهذا مثال للمئات بل الآلاف من الحالات التي تحدث في الضفة الغربية مع الأسف، فكل من يتقدم لأي وظيفة حكومية أو خاصة، يتعرض لمثل هذه الإجراءات. وهذا يعني أن المشكلة ليست فقط في الفصل التعسفي من الوظيفة لأسباب سياسية كما هو شائع، فهناك مشكلة أكبر تدور في الخفاء منذ أكثر من سنتين، وبموجبها يتم حرمان خيرة الكفاءات العلمية والأكاديمية من المواطنين والخريجين من الوظائف والعمل، تحت ذريعة حسن السلوك، فقط لأنهم لا يروقون لأفراد الأجهزة الأمنية، الذين لا يعرفون قيمة هذه الكفاءات، أو يتهم من قبل أحد المندوبين في تقريره أنه مناهض للسلطة، أو متعاطف مع حماس. وبسبب ذلك يحرم المجتمع من قياداته الحقيقية، وكفاءاته المؤهلة، ويعمل مكانهم سيئو السلوك من المتردية والنطيحة وما أكل السبع، ممن لا يستحقون أن يكونوا في هذه المواقع، والذين يفسدون أكثر مما يصلحون، خاصة في مجالات التربية والتعليم والأوقاف والصحة والإعلام. وهي المجالات التي تحظى من كل دول العالم بالرعاية والاهتمام الكبيرين. فلا ندري في ظل هذه الإجراءات أية دولة يريدون إقامتها، ويدعون أنهم يعدون البنية التحتية

في حركة فتح، كما حصل مراراً وتكراراً. للتذكير فإن زوج هذه المرأة تم فصله من عمله في الشرطة الفلسطينية قبل حوالي سنتين، بعد أن اعتقل وسجن لدى الاستخبارات لأكثر من أربعة شهور متتالية، تعرض خلالها للشبح والتعذيب الشديد، ليس لسبب إلا لأنه رجل متدين يحرص على أداء الصلوات الخمس في المسجد، واتهموه بأنه صوت لمرشح التغيير والإصلاح في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦، فليس له انتماء سياسي، وليس عليه سوابق جنائية أو أمنية أو غيرها، ولكنه فصل من عمله لأنه لا يتمتع بحسن السلوك (وفق مقاييسهم المقلوبة)، ولم يحصل حتى الآن على مستحقاته المالية من الشرطة، التي عمل فيها لأكثر من عشر سنوات، حتى تعرض هو وأولاده للجويع والحرمان الشديد. هذه العائلة الفقيرة المتواضعة مثال لما يحدث في الضفة الغربية في ظل حكم العسكر الجدد، وهو يعطينا نموذجاً لواقع الحال في كل المؤسسات الخاصة والعامة في الضفة، فإذا كان بيع الفلافل في مدرسة يحتاج لكل هذه الإجراءات، ويحتاج إلى حسن السلوك، وإذلال الحرائر وجرحهن إلى مراكز التحقيق في مقرات الأجهزة الأمنية المختلفة، فكيف الحال لمن يتقدم للعمل كمعلم في تلك المدرسة؟

تقدمت امرأة من بلدتي معروفة بحسن سيرتها وسلوكها (مع حفظ الأسماء) بطلب لبيع ساندويتشات فلافل في مدرسة بنات البلدة. وافقت مديرية التربية والتعليم على ذلك، واشترطت الحصول على حسن سلوك (الموافقة الأمنية) من ثلاث جهات، (من الشرطة ومن الأمن الوقائي ومن المخابرات العامة). فقدمت طلبات للجهات الثلاث من أجل الحصول على حسن السلوك، وداومت في مقصف المدرسة على أمل الحصول على حسن السلوك. تمكنت من الحصول على حسن سلوك من الشرطة، فالمرأة ليس عليها شيء عند الشرطة، وليس لها سوابق جنائية أو أمنية أو غير ذلك. ولكنها فوجئت بطلب استدعاء من المخابرات العامة للمثول أمامها في مقر المخابرات في سلفيت، وعندما ذهبت إلى هناك، ضمدت حين اتهمت أنها صوتت لمرشح التغيير والإصلاح في الانتخابات التشريعية. وأنها لن تتمكن من الحصول على حسن السلوك) من أجل بيع الفلافل في المدرسة!! واضطرت إلى ترك العمل في المدرسة بعد ٢١ يوماً من العمل. وذلك بتاريخ ٩/٢٨ الحالي. وفي مثل هذه الحالات اعتاد ضباط الأجهزة الأمنية أن يطلبوا من طالب الوظيفة الارتباط معهم، والعمل كمندوب للتجسس على زملاء العمل، أو تهيئة استمارة العضوية

## عشر سنوات على انتفاضة الأقصى والشعب الفلسطيني بألف خير



بقلم النائب /  
فتحي قرعاوي

عقد من الزمان مر على انتفاضة الأقصى الثانية والتي انتقلت نقلة نوعية في الأدوات والوسائل والتنظيم وشكلت خطراً حقيقياً على الاحتلال الذي يمتلك قدرات عسكرية هائلة وتكنولوجيا متقدمة عجز عن استخدامها وهذا باعتراف قادة الاحتلال وقياداته العسكرية. ولقد دخلت الانتفاضة من حلة من المراحل أعلنت فيها قيادات في جيش الاحتلال عن عجزها الكامل عن وقف الانتفاضة ولذلك وضعت الخطط طويلة الأمد للتعايش مع تطورات أحداث الانتفاضة مهما طالت، وبين باراك وشارون ارتكبت مجازر حقيقية وخطيرة أوقعت أعداداً هائلة من الشهداء والجرحى وكذلك تم اختطاف أعداد كبيرة من الأسرى غصت بهم السجون الإسرائيلية. وأمام ذلك تحايل الاحتلال ومعه دول كبرى وأخرى إقليمية وأخرى داخلية على وضع حد للانتفاضة عبر شكل من أشكال الحلول السياسية وتقديم وعود للجانب الفلسطيني بإعطائه دولة فلسطينية بشرط إعلان الجانب الفلسطيني تبني الحل السياسي عن طريق المفاوضات والعمل على محاربة الإرهاب.

وهكذا كان فقد أعلنت السلطة الفلسطينية ومعها حركة فتح عن تبنيها للمفاوضات كخيار استراتيجي ورفضها للتعنف بكافة أشكاله لدرجة أن بعض القيادات في السلطة تصرح وفي كل المناسبات بأن الانتفاضة من أكبر المآسي والمصائب التي حلت بالشعب الفلسطيني.

وبغض النظر عن التجاذبات السياسية في الساحة وبالرجوع إلى آراء وأقوال المحللين الاستراتيجيين والكتاب المنصفين ومنهم إسرائيليون أشاروا إلى أن الشعب الفلسطيني في انتفاضته الثانية أبدع في اختيار أدوات المقاومة رغم بدائيتها في إشارة إلى أن هذا الشعب يمتلك إبداعاً متجددة لانتفض ولا تنتهي، ولذلك نسي الذين يخططون لتحويل القضية الفلسطينية إلى مشروع اقتصادي واستثمارات ووظائف أن هذا الشعب يمتلك مخزونا هائلا من المشاعر والاندفاع ربما لا توجد في أمة أخرى أو عند شعب آخر، لقد أخطأ من ظن أن الشعب الفلسطيني سهل المراس سهل الترويض ذلك لأن هذا الشعب عود الجميع على المفاجآت.

أن الشعب الفلسطيني الذي خاض انتفاضة الأولى وكان سلاحه الوحيد فيها الحجر وحسب وقدم فيها أغلى ما يملك لم يكن مكبوتا ولا محروما ولا مقموعا كما هو حاله اليوم ولم يكن جاعلا بل كان يملك من أسباب الرقابية رغم الاحتلال والعدوان الشيء الكثير.

وبعد عشر سنوات على انتفاضة الأقصى والتي سقط فيها من كرام أبناء الشعب الفلسطيني شهداء على مذبح الحرية حيث نستذكر القادة الكرام العظام أمثال الشيخ أحمد ياسين والدكتور الرنتيسي وأبو شنب والمقامة والشافعي وأبو علي مصطفى وثابت ثابت والكرمي والقافلة تطول وتطول كل ذلك رغم المعوقات الداخلية والخارجية وقلة الصبر.

لقد أثبتت أحداث الانتفاضة أن هذا الشعب تميز بصلابته ومثابته وأصلته وأنه سرعان ما يتعالى على الجراح فالمنح توحده والأحداث تصقله ولقد تجلى التكافل الاجتماعي في تلك الفترة بأبهى صورته. لقد تنافست الفصائل في تقديم يد العون لكافة أبناء الشعب الفلسطيني بغض النظر عن الانتماء الحزبي والسياسي خاصة أسر الشهداء والأسرى والجرحى لقد كانت المشاهد المؤثرة حين يصحو المواطن في الصباح الباكر ليجد فوق جدار بيته أو بالقرب من بابه أكياس المساعدات دون أن يعلن أحد عن نفسه أو يتباهى بذلك أمام الناس. استذكر وبنشوة تلك الأيام قادة العمل الفلسطيني من مختلف الفصائل وهم يترأضون إلى المستشفى لمتابعة الجرحى والأطمئنان على حالهم وانتظار خروج جنازات الشهداء والسير في مواكبهم وأياديهم متشابكة وحناجرهم متوحدة وهتافهم يشق عنان السماء.

استذكر أيام حفلات تأبين الشهداء التي كان يشارك فيها الكل الفلسطيني دون تمييز وكذلك أيام بيوت العزاء التي تتحول فيها البيوت الفلسطينية إلى بيت واحد ذلك لأن الهم واحد والشهيد ابن الجميع لقد تحولت بيوت العزاء إلى جلسات أفراح يتبادل فيها الناس التهاني، واني لا أباين أنه في أحد بيوت العزاء حيث كان الشهيد يجلس داخل القاعة فقام والد الشهيد مع مجموعه من أقاربه بديكون على أنغام الانشودة استذكر والد الشهيد ثم على وعامر الحضيبي الذي ألقى كلمة في حفل تأبينهم وابتسامته العريضة لم تغادر فخره طوال الكلمة ثم اخذ يعزي الناس بأبنائه وكأنه هو المعزي والناس هم المصابون هذا هو الشعب الفلسطيني وهذه هي صورته الحقيقية شعب التضحيات والبذل والعطاء والصبر دون حدود.

ولذلك لا يستحق هذا الشعب إلا كل تقدير واحترام ولا يجوز أن يقسو الإخوة العرب والأمة العربية على هذا الشعب العظيم الكريم واني أخطب العرب حكاما وشعوبا قائلا: أمامكم شعب صاحب مراس وتجربة وبأس شديد حري بالاحترام والتقدير أينما ذهب وحيثما فلا تقمضوا أعينكم عنه، هذا الشعب الذي تترس في مدينة القدس ورفض مغادرتها رغم كل أساليب القهر والقمع الصهيوني والسيطرة والقوة والبطش على منازل أهل القدس ولعل موقف نواب مدينة القدس المعصمين داخل مقر الصليب الأحمر رسالة إلى جميع الأطراف واضحة المعالم واضحة السطور بيينة الكلمات، فحواها: إنا باقون على تراب القدس ولن نغادرها مهما اشتد القمع.. هذا الشعب الذي دمرت منازل له في غزة بألة البطش الصهيوني فاقتصرش الأرض والتحف السماء ورفض المغادرة وتحدى البرد والمطر والحر مصر على الحياة والبقاء رغم انف العتاة والمجرمين، لقد رأينا عائلات بكاملها قد دمرت بيوتها وأبيدت مزارعها وتم القضاء على كل أسباب الحياة في مناطقهم وقتل من قتل من أبنائهم وإخوانهم فكان شعار الرجل والمرأة والطفل من بقي حيا منهم الحمد لله. إنا باقون صامدون صابرون وسننصر ياذن الله.

هذا الشعب صاحب الأيادي البيضاء في كل مكان حل فيه فأياديه بيضاء في التعليم والبناء والتوعية واستصلاح الأراضي فأين الوفاء وأين رد الجميل.

لا تقسو على هذا الشعب أيها العرب وتحملوه مسؤولية الانقسام وتجعلوا من ذلك مبررا للتخلي عنه ومؤازرته ووقف دعمه. ارفعوا الحصار عنه وسجلوا ولو موقفا واحدا يرضي عنكم ساكن السماء ويرضي عنكم شعوبكم إن الخلافات بين الشعوب ظاهرة طبيعية خاصة الشعوب التي تتعرض للاضطهاد فشعبنا تعرض للاحتلال واقتلاع وتهجير وقتيل وتذبيح وسجن ومأس ومصائب تنوع عن حملها الجبال الرواسي لكن رغم ذلك ما زادت شعبنا إلا صقلا وارتقاء ولعل في قادم الأيام يريكم الله عز وجل من هذا الشعب ما تقر به عيون الأمة كلها.

إن هذا الشعب الموصوف في كتاب الله بأنه صاحب اليأس الشديد والموعود في سنة نبي الله أنه المنتصر والغالب في نهاية المطاف يستحق التكريم والمساندة والمؤازرة رغم الألم والمعاناة والحصار والتضييق والظلم والاضطهاد ((ويسألونك متى هو قل عسى أن يكون قريبا)) ((ويستنبؤونك أحق هو قل أي وربي إنه لحق)).

## بحثت مشكلة مكب النفايات المجاور لملاعب اليرموك

### لجنة الداخلية والحكم المحلي بالتشريعي تلقتي رئيس بلدية غزة



زيارة رئيس بلدية غزة إلى المجلس التشريعي الفلسطيني

حجر الديك، إلا أنه مع بدء الانتفاضة تم إغلاق المنطقة من قبل قوات الاحتلال، وتم الاتفاق على مكان جديد بالقرب من ملعب اليرموك، موضحاً أن حجم النفايات يومياً يصل على ٦٢٠ طناً يتم تجميعها وترحيلها داخل مجمع النفايات.

وبيّن مكي أن المشكلة تكمن في عدم وجود سيارات كافية، لأن

معظم الأليات الموجودة تعمل منذ ما يقارب عشرة أعوام وهي تتعرض لأعطال كثيرة، وأن الحل يمكن في التخفيف من حجم النفايات المتواجدة بمكب اليرموك وتوفير عدد أكبر من السيارات بحيث يغطي كافة المناطق والعمل على ترحيل النفايات أولاً بأول، والضغط لسماع قوات الاحتلال بالوصول إلى مكب النفايات في منطقة جحر الديك في ساعات الليل، وذلك لأن قوات الاحتلال لا تسمح بوصول سيارات البلدية إلى المنطقة بعد الساعة الثالثة ظهراً.

وتطرق النائب أبو راس إلى مشكلة الطرقات وصيانة بعض الشوارع الحيوية في المدينة مع قرب حلول فصل الشتاء مثل شارع النصر وبعض الشوارع التي تفرق بالمياه، حيث أوضح مكي أن البلدية تبذل قصارى جهدها من أجل صيانة الشوارع، مؤكداً أن طريق النصر ممل من قبل جهات مانحة وأن البلدية تنتظر فقط الأمر بالعمل بخصوصه لبدء المرحلة الثانية.

عقدت لجنة الداخلية والحكم المحلي الثلاثاء (٩/٢٧) جلسة استماع مع لرئيس بلدية غزة المهندس رفيق مكي، وذلك بهدف بحث مشكلة مكب النفايات المجاور لملاعب

اليرموك بمدينة غزة وتلوث المنطقة المحيطة وما يصاحبها من انبعاث للروائح الكريهة، إضافة إلى مشكلة الطرقات وصيانة شوارع المدينة وحضر الجلسة كلاً من النائب م.إسماعيل الأشقر رئيس لجنة الداخلية والحكم المحلي، والنائب م. جمال سكيك، والنائب د. مروان أبو راس، والنائب د. أحمد أبو حلبية، والنائب جميلة الشنطي.

ورحب م.إسماعيل الأشقر رئيس لجنة الداخلية والحكم المحلي بالمهندس مكي، مثمناً الجهود المبذولة من أجل إنجاح عمل البلدية، موضحاً أن هناك مشكلة بخصوص وجود مكب نفايات البلدية بالقرب من ملعب اليرموك وضرورة وضع حل لهذا الموضوع وخاصة أنها منطقة تتوسط مدينة غزة، ويقع بجوارها سوق اليرموك الشعبي.

بدوره أوضح مكي أنه كان هناك مكباً للنفايات شرق مدينة غزة سنة ١٩٨٧م وكان هناك حاويات في منطقة

طالبات المؤسسات الحقوقية بالتحرك لإنقاذ كرامة الفلسطينيين

### الشنطي: الاعتداء الإجرامي

### على الأسيرات يمس شرف كل

### مسلمة في كل مكان

استهجنّت النائب جميلة الشنطي انتهاك حرمة الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال، وذلك عقب قيام جندي صهيوني بالرقص بشكل مشين بجانب أسيرة مقيدة ومعصوبة العينين. ووصفت الشنطي الحادثة بـ«لعمل الإجرامي الحقيّر، الذي يظهر مدى انتهاك جنود الاحتلال لحقوق وكرامة الأسيرات داخل السجون الصهيونية، مشددة على أن ذلك يعكس مدى عنصرية وهمجية الجنود الصهيانية، ويفتح المجال لردات فعل عنيفة وقوية سوف تطال كل فرد صهيوني على هذه الأرض».

وقالت الشنطي في تصريح لها الثلاثاء (١٠-٥): «ما تعرض له الأسيرات في سجون الاحتلال هو اعتداء سافر على كرامة أسيراتنا، وانتهاك لحقوق الإنسان وعمل أقل ما يمكن وصفه بالمجرم والحقيّر». وأضافت: «هذا الاعتداء على الأسيرات يمس شرف الإنسان ودينه ويمثل اعتداءً على شرف كل امرأة مسلمة في أي مكان». وأكدت الشنطي أن الكشف عن مثل هذه الأعمال يأتي في إطار سلسلة من المعاناة المستمرة التي تعيشها الأسيرات من وسائل قمع وتفتيش داخل الزنازين والحرمان من أبسط حقوق الإنسان التي نصت عليها الشرائع والمواثيق الدولية. وطالبت الشنطي كل المؤسسات الحقوقية والإعلامية بوقفه جادة تنصر الأسيرات داخل السجون لرفع الظلم وتوفير الحماية لهن.



## من وحي آية

### وجوب القتال لانتزاع الأسرى من مخالب الاحتلال

النائب:  
د. يونس الأسطل



( وَمَا لَكُمْ لَا تَقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمُ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا )

(النساء:٧٥)

بالتزام مع اعترام الأسرى الدخول في إضراب مفتوح عن الطعام، وفي أروقة وزارة الأسرى والمحربين، عقد المجلس التشريعي جلسة خاصة لتدارس وضع أولئك المُقَرَّنين في الأصفاد ظلماً وجبر وتآ، وقد استمع أعضاء البرلمان وطائفة من ذوي الأسرى إلى تقرير يرصد تغير السياسة الصهيونية تجاه المسجونين، حيث سلبتهم كثيراً من حقوقهم الأدمية التي انتزعوها بعشرات الإضرابات المماثلة على مدار أربعين عاماً، فضلاً عن سياسة القمع، والعزل، والتفتيش، والتنقلات الكثيرة، والأحكام الكبيرة، وغير ذلك.

وقد تناول التقرير طائفة من التوصيات الهادفة للتحويل من الأم الأسرى، والضغط على الاحتلال، ليعيد لهم ما سلب من حقوقهم، ويرفع عنهم ما يسومهم به من سوء العذاب، ثم أضاف الإخوة النائيون، وبعض الأسرى والمحربين مزيداً من التوصيات الجيدة في مجملها.

وقد آثرت في هذا المقال أن أتوقف مع واحدة من تلك التوصيات كان عليها إجماع المتحدثين، وأراها صراطنا المستقيم لاستنفاد أولئك المستضعفين، إنها تفعيل المقاومة، وتصعيد وتيرتها، وتطوير وسائلها، حتى نحمل العدو بالرعب حيناً، وبالردع حيناً آخر، أن يرفع عصاه عن إخواننا وأحبائنا المبتلين بالوقوع في براثن الاحتلال.

إن هذا الخيار هو ما نصت عليه آية المقال في معرض التأييد للذين يُطَوَّنون، فلا يقاتلون في سبيل الله، ولا يُشرون الحياة الدنيا بالأخرة، ما الذي يقعدهم عن القتال في سبيل الله، وفي سبيل تحرير المستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يضرعون إلى الله أن يخرجهم من السجون: فإن أهلها ظالمون، ويضيفون سؤال الولاية والنصير من لدن الله العلي القدير.

إن هذه الآية تجعل من مقاصد إيجاب القتال، وهو داخل في عموم سبيل الله، أن نجند الأجناد، ونعد العتاد؛ لمنازلة الذين طغوا في البلاد، فأكثروا فيها الفساد؛ عسى الله أن يُصَبِّ عليهم بأيدينا سوط عذاب، مع يقيننا أنه لهم لبالمرصاد، فما أله يغافل عما يعمل الظالمون، وما هم بمعجزين.

إن كثيراً من الناس يرون هذا الخيار بعيداً، ونراه قريباً، فهم يقولون: لا طاقة لنا اليوم بباراك وجنوده، ونحن المؤمنون بلساق الله نقول لهم: كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله، والله مع الصابرين، فلا يغرنكم تقلب الدين كضروا في البلاد، فقد أهلك الله من قبلهم مَن هو أشد قوة وأكثر جمعا ممن مكثهم في الأرض مالم يمكن لليهود، وأرسل السماء عليهم مدراراً، وجعل الأنهار تجري من تحتهم، لكنه أهلكهم بذنوبهم، وأخذهم أخذ عزيز مقتدر.

إن المعارك الفاصلة في تاريخ الإسلام كان المنافقون، والذين في قلوبهم مرض، يظنون أنها ستكون القاضية على الدين والمؤمنين، ثم كانوا يصطدمون بالجُدر من هول ما يسمعون، عندما تتأمر إليهم أنباء نصرهم وأنتم أذلة، فتراهم سكارى وما هم بسكارى، فقد سَطَّ في أيديهم، وحيل بينهم وبين ما يشتهون.

فهذه معركة بدر قد قال في شأنها المنافقون والذين في قلوبهم مرض: غر هؤلاء دينهم، حين علموا أن أولئك الفئة القليلة من المشاة، الذين هبوا لاعتراض عير أبي سفيان، فأقلت منهم، فجاءهم ما يفوقهم عدداً من الفرسان، ومعهم ضُفُفهم من الركبان، وهم يزحفون بالمشي الوئيد من كثرة الحديد، لكن ما إن طفق القتال حتى لتكأنا منحوكم أكتافهم، فريقتا تقتتلون، وتأسرون فريقتاً، فقد قذف الله الرعب في قلوبهم حين صاروا يروننا مثلهم رأي العين، ذلك أنه إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين، وإن يكن منكم مائة يغلبوا ألفاً من الذين كفروا؛ بأنهم قوم لا يفقهون أننا نؤمن بأن الجهاد طريق الجنة وأن الشهادة بوابة الحياة الطيبة في الفردوس الأعلى.

ثم كانت غزوة الأحزاب، وقد أثبت في فيها المؤمنون، وزلزلوا زلزالاً شديداً، فزأغت الأبصار، وبلغت القلوب الحناجر، واختلفت الظنون في الله، فالمنافقون والذين في قلوبهم مرض يقولون: ما وعدنا الله ورسوله إلا غروراً، والمؤمنون يقولون: هذا ما وعدنا الله ورسوله طريقاً إلى الجنة، وصديق الله ورسوله بزحف الأحزاب، وما زادهم إلا إيماناً وتسليماً، وكانت العاقبة أن ردَّ الله الذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيراً، وكفى الله المؤمنين القتال، وأمكننا من رقاب يهود بني قريظة؛ فريقتا تقتتلون، وتأسرون فريقتاً.

ثم كانت المسيرة السلمية يوم الحديبية لكسر الحصار، وانتزاع حقنا في الوصول إلى الحرم، كما يمنعا الصهاينة اليوم من الوصول إلى المسجد الأقصى، فقد خرجوا محرمين، وساقوا الهدى وأشعروها بجرح سنامها، أو تعليق شيء في أعناقها، ولم يحملوا إلا سلاح الراسب، والدفاع الشخصي، ولم يخرج في تلك المسيرة إلا ما يناهز أربع عشرة مائة، بينما تخلف الأعراب: لظنهم أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون إلى أهلهم أبداً، وزين ذلك في قلوبهم، وظنوا بالله ظن السوء، وكانوا قوماً بوراً.

وقد ضدموا عندما علموا أن قريشاً قد هُزمت بالرعب، ومالت إلى الصلح، وطلبت هدنة لعشر حجج؛ إقراراً ببعجزها عن منازلة الذين تدافعوا يبايعون على الثبات والشهادة تحت الشجرة.

أما غزوة العسرة، وهي أول اشتباك متوقع مع الصليبية الرومانية، مع بُعد الشقة، وشدة الحرِّ وقلة الظهر، فقد قال بشأنها رأس النفاق ومن معه الرفاق: أياظن محمد وأصحابه أن قتال بني الأصفر كقتال العرب، والله لتكأننا ننظر إليهم غداً مقرنين في الجبال.

ثم وقعت الفاجعة يوم علموا أن الله عز وجل قد نصرنا بالرعب مسيرة شهر، وتقهقر الروم إلى أعماق الشام، ولم نجد من مقاتله في تبوك، فُضِرَّتْ الجزية هناك على النصارى العرب، وأذهب الله فضله عنا الغيلة والخوف، وما لنا لا نضرب لهم مثلاً بمعركة الفرقان الأخيرة، وكيف أن الله جل جلاله قد ردَّ كيدهم إلى نحورهم، ورجعوا بخفي حنين، ولا زالوا وجلين من عواقبها أو تكرارها، وإننا لعلى موعد قريب مع إنقاذ أسراننا بأسر الجنود والتبادل حيناً، وبالرعب والقتال حيناً آخر، ذلك بأن الله مولانا، وهو نعم المولى ونعم النصير.

## التشريعي يستقبل وفداً طبياً مغربياً



الوفد المغربي في زيارة للمجلس التشريعي الفلسطيني

وأوضح الغوتي أن الوفد الطبي المغربي الذي يزور غزة حالياً يمثل الذراع الإنساني لمنظومة العمل الوطني المغربي الداعم للقضية الفلسطينية برئاسة د.خالد السفياني، مؤكداً أن ذلك يشكل ترجمة عملية للتضامن المغربي مع الشعب الفلسطيني المحاصر في غزة.

مع الشعب الفلسطيني ويعتبر القضية الفلسطينية هي قضيته المركزية التي يتوحد عليها جميع شرائح المجتمع المغربي من يساريين وعلمانيين وإسلاميين، وأنها تمثل القضية الأولى موضحاً أن قضية الصحراء الغربية تحتل المرتبة الثانية بعد القضية الفلسطينية.

استقبلت رئاسة المجلس التشريعي وفداً طبياً مغربياً اليوم الخميس (٩/٣٠) بمقر التشريعي بمدينة غزة، بحضور كل من د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس والنائب د. أحمد أبو حلبية والنائب م. جمال سكيك. ورحب دبجر بالوفد المغربي الذي يزور غزة للمرة الثالثة بهدف إجراء عمليات جراحية في المستشفى الأوروبي للمرضى الذين يمنعون من السفر بسبب الحصار، مما يدل على اهتمام الأخوة في المغرب بدعم القضية الفلسطينية وتقدير يد العون والمساعدة للشعب الفلسطيني.

وأشاد دبجر بجهود الأشقاء في المغرب بقيادة الملك محمد السادس في دعم القضية الفلسطينية وعلى رأسها قضية القدس الشريف، منوهاً إلى الخطوة العملية التي قام بها الوفد عبر الإعلان عن تدشين مستشفى باسم جلالة الملك في مدينة رفح. بدوره قال رئيس الوفد المغربي محمد الغوتي إن الشعب المغربي يتعاطف

### دعا مصر لإيقاف مسلسل الانحطاط السياسي والأخلاقي في الضفة

## د. بحر: استدعاء زوجة النائب رومانين يهدد جهود المصالحة الوطنية ويشكل تعدياً سافراً على الحصانة البرلمانية

بالتضييق عليهم وملاحقتهم واعتقال أبنائهم واستدعاء زوجاتهم. وشدد بحر على أن مسيرة الوفاق الوطني لن تنجح في ظل استمرار الاعتقال السياسي وممارسات الملاحقة والتضييق بحق النواب وذويهم. ودعا بحر كافة المؤسسات الحقوقية والمنظمات الإنسانية لضخ ممارسات السلطة وأجهزتها الأمنية وإلزامها باحترام الأخلاق والقيم الوطنية، والتفكير بتطبيق الأنظمة والقوانين الفلسطينية.

نواب حركة فتح والقوائم الأخرى في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة إلى توضيح مواقفهم إزاء هذا التطور الذي اقترفته السلطة وأجهزتها الأمنية بلا أي خلق أو وطنية أو إنسانية أو ضمير. وأكد بحر أن هذا العمل اللاوطني واللاأخلاقي يعبر عن حالة بشعة من التبادل الوظيفي وتكامل الأدوار مع الاحتلال الصهيوني، والسعي الحثيث لطمس وتغييب الشرعية الفلسطينية، موضحاً أن الاحتلال يعتقل النواب بينما تقوم سلطة رام الله وأجهزتها الأمنية

أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن استدعاء الأجهزة الأمنية التابعة لسلطة رام الله لزوجة النائب المختطف في سجون الاحتلال علي رومانين يهدد جهود المصالحة الوطنية ويشكل تعدياً سافراً على الحصانة البرلمانية للإخوة للنواب، داعياً مصر راعية الحوار الوطني الفلسطيني إلى إيقاف مسلسل الانحطاط السياسي والأخلاقي الذي تمارسه سلطة رام الله في الضفة الغربية. ودعا بحر في بيان صحفي الأربعاء (٩-٢٩)

### بعد زيارة وزير بيئة الاحتلال لرام الله وأشكنازي لبيت لحم

## النواب الإسلاميون يطالبون بمحاكمة المسؤولين عن زيارات

### قادة الاحتلال للمدن الفلسطينية

وتجولهم في المدن الفلسطينية دليل على أن "الأجهزة الأمنية الفلسطينية) وصلت إلى مرحلة متقدمة من التنسيق الأمني مع الجانب الصهيوني، وإلا لما تجرأ وزير بيئة الاحتلال بالتجول في مدينة رام الله وتجراً أيضاً على المطالبة بوقف البناء في مدينة الروابي الفلسطينية".

وقال النواب إن مطالبة وزير الاحتلال بوقف البناء في مدينة الروابي بينما تستمر أعمال البناء في "المستوطنات" الصهيونية يعتبر استهتاراً وصفعة لمن شاركوه الجولة في رام الله. وطالب النواب في نهاية بيانهم العقلاء في سلطة رام الله بالعمل على وقف ومحاربة مثل هذه الجولات واللقاءات مع الجانب الصهيوني، مرحبين بمطالبة حركة "فتح" بمحاسبة المسؤولين عن زيارة أشكنازي لبيت لحم.

اعتبر النواب الإسلاميون أن زيارة قادة العدو الصهيوني المتكررة للمدن والبلدات الفلسطينية واستقبال البعض لهم تنكر لتاريخ وتضحيات ونضالات الشعب الفلسطيني، وأنها تجلب الويلات والمصائب على المواطن الفلسطيني وقضيته وممتلكاته.

وأضاف النواب في بيان لهم أمس: "ودليل ذلك أن ثمرة اجتماع قادة المؤسسة الأمنية الفلسطينية في مدينة بيت لحم برئيس أركان العدو الصهيوني غابي أشكنازي كانت إحراق مسجد الأنبياء في بلدة بيت فجار"، مربين عن إدانتهم واستنكارهم مثل هذه اللقاءات، ومطالبين بمحاكمة المسؤولين عنها، "لأنهم يسيئون للشعب وصورته وتاريخه وقضيته".

وأكد النواب أن زيارة قادة العدو بين الفينة والأخرى